شرح التلخيص لسعد الدين
التفتازاني
رحمه الله

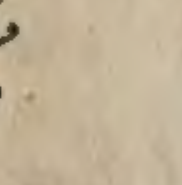

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا جواهر المعاني ودقائق البيان وخصنا بدقائق الايادي ورقائق الاحسان ايمن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واودع في طبائع كل نوع من الانام في طرق الايهام والايضاح ما يتصاغر عنه بنات افكار الفصحاء وعجز عن مثله مصاقع الخطباء من ضمن في الكرم والسماحة واشرف من بين بروجه الشمس في الفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلالا لاء نور الحق واشرق وجه الدين واصبح دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق العلوم بالتعظيم واسبقها في استحقاق التفخيم هو العلم الذي يحصل به العلوم والمعارف النصدي للاحاطة بما في الصناعات من الملكة التي للطائف لاسما علم البيان المطلع على كل مطلع القرآن فانه كشاف عن حقائق التنزيل ومفتاح مقفل ابواب المعاني ولولاه لما تبين لنا الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز ومنار المفاضة المخلص لعوامض مشكل كتاب الله تعالى ومفصله تذهب للتفوض على مواقع مجمله ومفصله قواعده كافية في صون الخاطر عن الخطأ في المعاني وضوابطه شافية عن التباس الصواب بالخطأ في المباني لا يكاد الى اسرار التنزيل يهتدي بغير كتاب اثارة لطيفة وصفوة منه عند سقاب بحار اسالته وصفي لا يدرك الواصف المطري خصائصه وان بلغ في كل باب وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التعليد قطعوا اتعاطيه من غير سلوك سبيله فاستولت عليهم الحيرة في بحور مقاصده حول الساحل والعاقل وتعسفوا في سلوك طريقه على ذلة المقام والحال الاحرج عن نهضة التعليد فيا لهم حتى استرخ في رياض التحقيق اعضاؤهم ولا يرتع شاة الغضب عن بصائرهم حتى سطع دقائق التعمل في ضمائرهم كل بضاعتهم الحاجة والاصداف على اصدافهم الاحراف عن منهج الارشاد فعميت البصيرة المريض القلب الشاك او الغطش للحجة المخفية المكان واني بعد ما نصبت من بعض السنن وتلوي واحلت في مسنونات اسراره واتاح نظري بعض صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وتوسط السعي احد العلم من قوله الرجال على الوصول الى حاسد حواريم محيط رجال الفاضل وتحيتهم ادباء العصائل صرفا الله عنها وارقى الزمان وحوشها عن طوارق الحدثان ضمنت

عن ساق

عزها في الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف اقتلاع الاباة من عون اللطائف وصرف مقطار الزمان الى التحفز عن دقائق علم البيان اراجع النصوح الذين جاروا قصب السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على درر المعاني في بحاره وكنت ما كان غائبا فلما اردت شرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب جامع قرشقوق فاض الله عليه شآبيب المغفرة فراسكنه فراديس الجنان وقد وجدته محصرا جامعا لقواعد اصول هذا الفن وقواعده حاويا لكل مسائله وعوائده صحيحا على حقائق المحاسبات اداء المعدين مشتملا على دقائق هي مفاتيح اوكار المتاخرين ما بلاغ عن غاية الاطناب وغايته الايجاز لا يخل عليه بمحاسن المقصود ولا يمل الاحجاز فهي كل لفظة منه روض من المعاني وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان يوفق عن ذلك الى في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعالمه وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه اشتغل بفنون الفضل على الاقوال واستوطن الافاضل وادابا الحمول سلطنة من ايدي بأس ظلال العلوم والفضائل وساعون من انعكاس احوال الاذكاء والافاضل وهذا بدهاء الزمان وسعي العلم فيه وبؤس الايكون لمارات توفر رغبات الفضلاء على تعلم هذا الكتاب وتحصيله واستدعاء اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله فالتمسوا مني ان اوفق لاضافة الى فيه من مطولات الامور والاسرار اذلم يتسع لشرح مكتف عن وجوه فوائده الاشارة الى بعض مغالبه فتابعوا ما نصوه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال فبعضهم وقد تصدقا لسلوك طرائقه من غير دليل فاضلوا كثيرا عن السبيل وضلوا احلت من شاء التحصيل فرصائح ما الجوع من الزمان غضضا وطفقنا نحوم حوائر السهر عاصين عن الاوكار واليقظ فوائد التفكر من مطارح الاوطار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان ومدارسة الكتب المصنفة في فنون البيان لاسيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد شاهدت في تصفحها غاية الوضوح والطلاوة ثم حجب

لشرح هذا الكتاب بأبدع لمعان عوصبانة الابية ويسهل طريق الوصول الى خفايا
كنوزه المخفية واودعته فوائد نفيسة وتحت هاته الغدما وفوائد سريعة تحت
ها الاذهان الاذكياء وغرائب اهتدت اليها بنور التوفيق لطائف فوق ادراكها
من عين الحقيق ومسلكة دفع اعتراضاته بدليل العدل والانصاف وتحسنت نقاط
او ردعليه بذهب الموفق الاعتباط وشرحت الكتاب شرحا كنوز مفاتيح المفاح والايضاح ومعت
على بعض ما وقع من الصالح للفاضل العلامة في شرح المفاح واومات الى مواضع زلت
فيها اقدام الاجلين في هذه الصناعة واعتصنا ما وقع لبعض شراحه من غير
بضاعة ورفضت كتابي بجماعة حفظ واحفوف الوجهات وما وقفت على بعض سنتهم
في بطون الوهاك وحين فرغت عن تحرير الطائف تلك اللطائف كما في الدهر
ما لا ترا وجفي فوادي في عشاء من مالي فهرباذا الصابئي مهلم تكن انصال على العاقل
وذلك من موارد الاحسان مقام الصابئ العاشر والاجوان سيد بلا ظلم احق العين
في بلاد حل سان لا سيما ذيارها حل السان سمي فاقل ارض من حلدي وانها فلقد حرك
الدهر على اهلها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان ولم يدع من اوطانها الا
دمنة لم تتكلم من ام اوفى ولم تبق من هويها الا قوم سلمح عجلي كانهم لم يكن الحنون
الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحنا الاوراق في زوايا الخمول وبعث
عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم تكن شيئا مذكورا
والي الله المشتكى من دهر اذا اساء اساء على اساءته وان احسن ندم على ساعته ثم الحاف
فرط الملال وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض وخرقني من ربع الى حضض حتى
اخبت مجروسه هراة حماها الله تعالى عن الافات فعضا الله عيني منها على جنة النعيم بلدة
طيبة ومقام كريم لقد حضنت فيها المحاسن كلها واحتضنها الايمان والامن فساعدت
ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا
ولواء الشرع بالعز مخفوقا وعلا هوج الاسلام الى ذروته واخر وضع الفضل الى منتهاه
ونظم شمل الخلافة بعد الشتات ووصل حبلهم بعد البتات واستظل الانام بظلال العدل

والاحسان

وادبعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل
الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم الحامي بلاد اهل الايمان
ماحي اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة
باسط بساط العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والي الولاية
الولاية في الافاق مالك سرير الخلافة باستحقاق المجتهد في نصب مراد ق
الامن والامان المحتمل بفضل الله باسر العدل والاحسان الخالص طويته
في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله وهو السلطان الغازي
المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام والمسلمين ابو الحسين
محمد كون لازالت قطار الارض شرقه بانوار معدلته واعصار الخيرات مورقة بسحائب
رافته ولوا ذي صرير غمان العناية بحماية الاسلام وشيد بنيان الهداية ابن ما اشرف
على الانهدام واطعم العالمين بحائب الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين
بعزيد الاسبال والاكرام اقامت في الرقاب له ايادي هي الاطواق والناس الحمام
وقرات الله الذي اذهب عنا الحزن وسمت نسيان الاحبة والوطن وصرت
بعميم لطفه مغبوطا محظوظا وبوفر عنايته ملحوظا محفوظا فيزيد ذلك عصيانك
وهجرك عطفي حتى احتجت الى الحاجت وشرب الذل المتحيه وتزيينه واستهضت
الرجل والخيل بقصده وهدمه واضعت الله ما يحتج به في انشاء ذلك العلل الغامض
وشرح نعوت الله للبطل القاصر الحاء بحمد الله كنز امدفونا من جواهر الفوائد ومحا مشحونا
بنفائس الفرائد فجعلته لجمع تلك الطلبة وخدمة لسدته السنية الاذالت بالجاه
لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وخصائصا حصينا للاسلام والمسلمين والله عليه
وعليهم السلام والمرجو من جلالي وفضل اخواني ان يشفعوني بصالح الدعاء واستروا لي
ما عاثت في هذا الباب من الكدق العيا والله اضرع في ان ينفع به المحصلين الدين
هم لحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وعرضهم بحصل الحق المبين لا بصور الباطل بصورة
الغير وهذا العرى موصوف عزيز المريم قليل الوجود في هذه الايام فكلوذ على الصباح

الحمد لله والعباد وهشا للدال والحمد بعد العباد ولين فاتي من لشار الحمل
والعاجل لحسني ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح
كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله تحقيقا لما ورد من ان كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد
او بالتسمية او بالصلاة فهو اقطع اي ناقص البركة وليس المراد بالقطع ما يقابل الوصل
او بالتواصل والشكر لغة نوع من تعظيم المنعم لكونه منعما وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما
او اعتقاد او محبة او ثناء بالجنان او عمل او خدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده وتعلقه
بجميع النعم وعرضها ومورد الشكر هو اللسان وغيره وتعلقه بكون المنعم وحده فالحمد
اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق بينهما تغاير
الثناء باللسان في مقابلة الاحسان والتغاير فيما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة
وصدق الشكر فقط على الثناء بالجميل في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود
المستحق لجميع المحامد وقد ادخل بعض الحمد للحالق والوارق وبحثهما مع من خصص الحمد
بالوصف دون الفعل بما مر في بعض الانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات لتنبيها على
جميع الاسماء فتدبر ولزم الحمد لا قضاء المقام مزيد اهتمام به ولهذا كان قول الله اهم
في نفسه على امر حاجب الشاف فدخل ان تقديم ما يصلح لافادة الحصر حاصل من تقديمه
وهذا يظهر ان ما ذهب اليه الزمخشري من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه
اكثر الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله فلا يكون جميع المحامد
راجعة اليه بل على كون الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصالة المصدر الدلالة
على الروح للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحدوث دون الاستغراق وقد
ما سبق ضمنا به وفيه نظر لان الثابت بالمصدر انما هو الفعل انما هو المصدر المنكر مثل سلام
عليك وحمد لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويصدق به الاستغراق والاولى ان يقال الجنس
يتبنى على انه المشار الى الفهم السابق في الاستعمال لا شائع في المصادر عند حصار قرائن
الاستغراق وعلى اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن

يكون له استغراق وما في ما ابهم مصدره لا من صيغ انما نقطا واحتاج الموصول
الى العائد اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم اللون اذ لم يعلم مفعولا وانتم
زعم ان العائد محذوف وعلة على ان لم يعلم بدل من الصلة اي لم يعلم الخلق وفيه اخبر مبتدأ محذوف
او نصب بتقدير اعني ومعنى يقتضي ان معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من جنس
اوصاف المنعم امكن من الحمد على فعل المنعم وما يتعلق به لقصور العبارة
عن الاحاطة بهذا وليلا سوهم اختصاصه بحمد دون حمد ولذا عدل الساعر كما يذكر
ممكن ان صح بعض النعم راجعا الى الاصول المحتاج اليها في بقاء النوع بيانه ان
الانسان مدني بالطبع اي محتاج في بقائه الى التمدن وهو اجتماعه مع نحو نوعه
بتعاونون ويتشاركون في تحصيل المعاش واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف
على ان يعرف كل احد صلاحه ما في حقه والاشارة الاخيرة بالمعدود وما بعده الى قوله
الصرف وفي الكتاب شفاء فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو الكلام الفصيح المعرب
عما في الضمير ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم عالم وعدل يسوق جميع
عملا ان كل واحد لشدة احتياجه الى غيره يغضب على من يزاحمه فيقع الهرج ويختل امر المعاش
والمعاملة فاعدل الاشياء والجزئيات الغير المحصورة لا بد لها من قوانين كلية وحي
على الشرائع ولا بد لها من واضع يدور عليها ينبغي مصونة عن الخطاء وهو الشارع
ثم الشارع لا بد له من اتباع يستحقون بطاعته وهو انما يتقرر بايات تدل على ان مدعيه
من عند الله وهي المعجزات وعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله
وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة رتبة البيان
كما اشير اليه في قوله تعالى علم القرآن ومن البيان سان فقوله ما لم يعلم قدم عليه
رعاية للتجنيس والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وعلى الشارع المبين للحق
واصحابه الى قوله وفي الحكمة اشاره الى ان قوانين كل الشرائع
على ما صرح الكشاف لفظا او في نفسه على انه من عند الله لا من عند نفسه ونزل الفاعل
لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل الذي يقال

للكلام البين وصل يعني مفعول وفصل الخطاب البين من الكلام المخلص الذي
يتبينه من يخاطبه ولا يلتبس عليه او معنى فاصلا اى فاصلا من الخطاب الذي
يفصل بين الحق والباطل والصواب الخطاء دعا لمن عاون الشارع في تيسير
الاحكام وسلوكها الى العباد مؤلفة وعلى الداخل اهل بدليل اهل خص سعيه له
في الاشراف ومن له خطر وعز الكبار سمعت عرابا فصيحا يقول اهل واهلات
وآل اوبال الاطهار جمع ظاهر كصاحب واصحاب ومحابه الاخيار جمع خير كقيم
بالتشديد اسم لعد اصلها بلى من شيء بعد احد الله والفاء وقعت كلمة الشرط
اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناها فلتضمنها معنى الشرط لزمتها
الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها الصوق الاسم اللازم
للمبتدأ وقصاراي كان وابقاء الله تقدير الاكان وسمي هذا زيادة في تحقيق
احوال متعلقات الفعل فلما كان لما قلوق بمعنى اذا يستعمل استعمالها للشرط
تليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما توقع امر لوقوع غيره فانما تكون
مثل لو وفهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو للامتناع الثاني لامتناع الاول
ولما للثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم على البلاغة هو المعاني والبيان
على انواعها هو البديع من اجل العلوم قدرا واشدها سرا لاحاجة في تخصيص العلوم
بالعربية لانا لم نجعله اجل جميع العلوم بل جعلنا طائفة من العلوم اجل مباحثها في جملها
من هذه الطائفة مع لزهد ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة
وتوابعها لا يعرف من العلوم يعرف وبانوا لعربية واسرارها فيكون من ادق العلوم
سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استادها فيكون من اجل العلوم
قدرا الان المراد بكشف الاستار عن وجه انه مجاز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لا شتماله على
الدقائق والاسرار والجواهر الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى صدق النبي صلى
الله عليه وسلم في جميع ما جاء به لقضي الزمه فيقال بالحادات الدنيوية والاخروية فيكون
من اجل العلوم لكون معلوماته من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وحلال العلم

حلاله المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكرتم هنا من ان مفتاح
من اين يدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وبين ما مر في الايجاز لا يعلم كنه المفتاح عنها فلما معنى كلامه
انه يدرك ولا يعلم وصيرورة المفتاح وقد صرح بهذا وما ذكرها لا يدل على انه يعلم وصيرورة على انه
انما يدرك هذا المعلم ولو الذوق المكتسب منه لا يعرف من العلوم وليس الحصر حينئذ حتى يرد
الاعتراض على ان الغرض تعريف ذلك بحسب الطبقة وقد اشار الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله
في علم الاستدلال وجه الايجاز ان خارج من حيث المصلحة والبلاغة الاطول عليه الاطول
خذه هديت الطريق وقوله اجر الاعلم بعد علم المفعول الكشف للقناع عن وجه الاعجاز
من هذين العلمين يعلم لا يكون بيان وجه الاعجاز وادراك حقيقته لاستماع الاحاطة هذا العلم
اجر علام الغيوب فلا يضل كنه بلاغة القرآن الاحد على الشامل كما ذكرنا في المفتاح ونشبه
وجوه الاعجاز في النظم الاشياء المحققة بحسب الاستار استعاره ما لكنايه واما استعاره
تخيلية وذكر الوجوه العامة واشبه الاعجاز بالصور الحسية استعارة
بالكنايه واسباب الوجوه استعاره تخيلية وذكر الاستار ترشيح وقد رجحها في هذا على اصطلاح
المصنف القرآن تعلان معنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه السلام ونقله تاليف
كلامه شريفة المعاني متناسبة الدلالات على حسب مقتضيه العقل لا قوالها في النطق
وضم بعضها الى بعض كيف اتفق خلاف نظم الحروف فانه قوالها في النطق من غير اعتبار معنى
بعضه بحق او بعل مكان ضرب بعضها ادبار الى بعض وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان
للعالم العلم مدخل فيه لانها لا تعلق بعلم الا لفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ الان فيه
استعاره تبعية واشارة الى ان كلامه كالدر فكان القسم الثالث من مفتاح العلوم
الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي يعوذه الله
نفعها انها عظم ما صنف خبر كان ضمنه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة
سارت بها نفعا عين من اعظم لكونه احسنها وبها اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من
حيث الوضع وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مرتبة بعضها اليق بها من بعض فوضعها
فيه احسن وترتيب لرتبة صدر وهذا المقال فعلك بكلام الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد

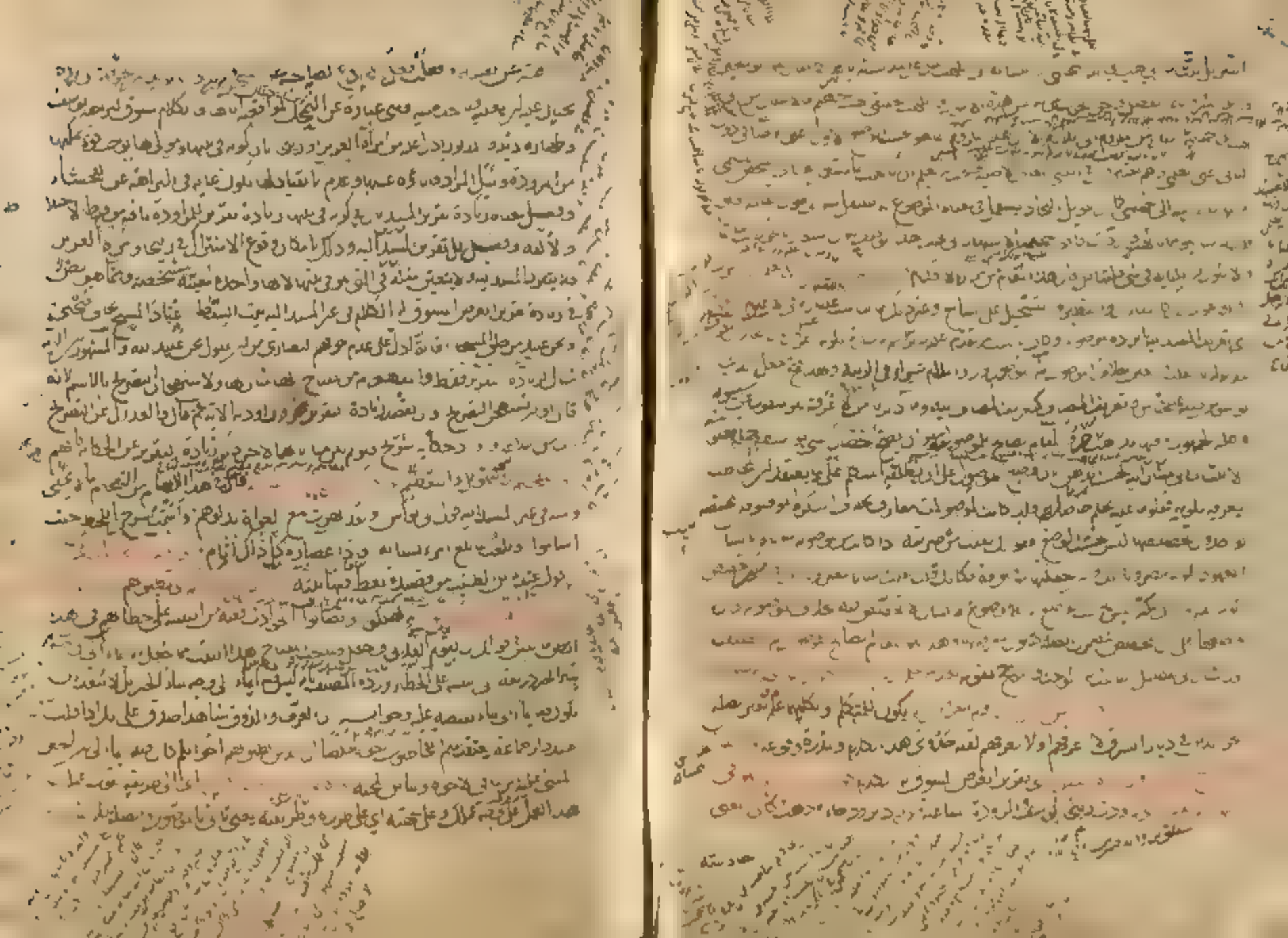

ان يصدر عن العاقل اصلا فضلا عن وقوعه المحال ادعاء نحب يقتضي المقام لاتقال المستعمل في
فرض المحال مبني ليتركون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم معنى لاصام دون ان
لهما من انه مستعد فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال متقطوع بلا وقوعه
فلا يقال ان ظاهر الاستدراك كان كذا قال لو صار لا ما تقول لما ان المحال في هذا المقام بمنزلة
منزلة ما لا يعلم بعدمه على سبيل المساهلة وايخاء العناد لقصد التبكيت فهو هذا ليس بمحال
فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء
دون الخوض اعرابا وجدة مثل في بكلة استدل على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا وما بعدهم
بدليل في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى ان مركان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة
اي انكان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه
باطل تعليق بالمحال ومنه قول بعض العرب لو كان لزحل ولدا ما اول العابدين
ما شرط على ما يليق كما اذا كان المقام مقطوع للحصول بالنسبة الى بعض غير مقطوع بالنسبة الى آخرين
مقول للجميع ان تم كان كذا فعليا لمن لا يقطع بعدم وقوعه ام على تحصيل لهم المقام قطعا وقوله
تعالى ان اردن تحصنا فلا تكرهوا فتياتكم على البغاء مع ان المراد بين خطابا
وتصوير للامر بما لا ينبغي ان يتسلكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقطع عن
اصله وهو الايتاء لدلالته على انه منزل منزلة من يكون لتعليب عبر المرتابين من يحاسن على
امر ما بين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما كره غلبة الجميع كانه لا ارتياب لهم ولا اشكال للامور
وارد هنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح سعال ان لما لا تقالب الشرط انما هو في وقوع
الارتياب الاستعمال وهو محال الوجود والعدم لا ما تقول ظاهر ليس الحق على حد دون غيره
في المستقبل وقد ان تم اللزوم ان ابى هما معنى واحد وقد يجعل الحرف والتحاج على ترد بمعنى كان
الى معنى الاستعمال وذكر ابن الحاجب ان اذا ترد بمعنى ما هو مع ان جعل الشرط لفظا كان
نحو قوله تعالى ان كنتم مؤمنين فقد علمنا وكان قيضه قد يرض فعل ودلك نحو قد علم ان كنتم
الا الحديث المطلق الذي هو حد لوجه استعمال من الجبر فلا استفادة من الزمان لما هو ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى وما يستوي الاحياء ولا الاموات بعد ان ذكر ان الميت لا يريد ولا ان الشيطان

يستوي

نستوي قبل الهمزة فتح لمحاسنة المستهزئين لانه ما كان العقول ولا بعد بعد ان ذكر ما ان ضحا
فلما اراد جعل الشرط ما صادقا وكان المستقيم العقول ان مثل الماكان المحض مرتابا وقطعا و
المحض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فلما هذه نكتة
في استعمال هذا المقام وليس من تعليق شيء ولا يحيص عن هذا الاشكال الا بان يقال
على المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم يمكن ان يكون منهم الارتياب عدمه فيكون معنى
الكلام وتعليب غير المقطوع بانضمامه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور
لشيوع تعليب المذكور على الاناث يجري على المذكور والاناث
صفة مشتركة المعنى منهم على طريق احرانه على المذكور خاصة كقوله تعالى ولا يرين الدرس
عدت لا تنبي من المذكور حكم التعليب المعنوت بما يوصف المذكور والاناث في القياس كانت
من العاقلات ويحتمل الاناث من المحض لان الاناث الغالبة اي كانت اشد من القوم الغالبة
ما فيها من الحقات هو ورد اخرى ولا اول هو الوجه بان الغرض بيان حالها صار قيد ليس لها
وبكليه وكان من المطبوع عليه تغلب حاب العقل على جانب اللفظ نحو قوله تعالى
يتاء الخطاب القياس بتاء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم وفي لفظ العاقل لهم سما
معطوف المذكر في المعنى عبارة عن المحاسن تعلب جانب الخطاب على جانب الغيبة
لاني كره وعرضي الله عنهما وما اشبه ذلك جاء على احد المتساويين والمشاهير على ان يجعل
الاخر مستقلا في الاسم ثم يؤخذ للكل اسم وقصد اليها جميعا ومعنى ليس بتعلب الاخف الا ترى
هذا المعطوف بذكرا فانه يعلب على الموت كما تقرير وما يجري عليك ايها المرء من هذا القبيل
الاسم فصل قوله تعالى وكان من لغتهم ان ليس تعلب العقل منهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف
مشتركا منهما على احدهما على الذكور خاصة بل ان يجعل احدهما مستقلا للاخر في اسمه ثم يجري ذلك
الاسم فان قلت لا يكفي في المعنى لاعتاق اللفظ بل لا بد من الاعتاق المعنى واذا تاولي الزيد
ما سيشير بريد فلا مطلق قلت ان على الظهور او الحصر لا على ظهور وحصر قلت هو محل ذلك قال
الا قد تبين بمثال التعليب عبر سيشير على الجواز فهم يعتقدون في الشعر والجمع الاعتاق في اللفظ
دون المعنى ولهم فيكون مجازا وجميع ما تعليب من المجاز ان اللفظ المستعمل فيما وضع له لا يدل القاعين

دون المعنوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لاحاجة الى التكلف لبيان ثم الوجه الصحيح ان المسند لا يكون جملة الا للمعنوي ولكونه مسامحا نص بحمله [illegible] وبينها [illegible] اي لظرفيه مقدرة تعلق على الاصح لان الاصل في المتعلق بالفعل واسم الفاعل اما يتعلق بشابهته فالاولى عند الاضياح ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك بعد الترديد الحاصل بعد او بي جعل المعلق باسم الفاعل هذا الاصل الحذر ان يكون بمفرد الاصالة المفرد في الاعراب على ان الانتصاف بتوان العدم من لوازم الذات في الدار ثابت فيها او مستقر لا بتباع استقرار عدة الغرض في هذا المقام لمر الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل مقصدا الى ان الصير قد استقل الظرف بالحذف فيتعلق بكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذا الحذوف فعل لا ان معنى الظرف يتعلق بكون المقدر فعلا لا جملة اذ يتعلق المقدر جملة لا مفرد اوح لا معنى لعبارة المصنف اصلا لمر الظرف فسادا اظهر ايضا ان جعلت على ظاهرها افاد ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده ظاهر لان الظرف دال على المذهب مفرد لا جملة وكان ينبغي ان يقول اذا الظرف مقدر بالفعل او [illegible] اي بعضر المسند اليه على المسند على ما مر في ظهر الفصل لا معنى قولك قائم زيد انه [illegible] منصور على المتقدم لا تجاوزه الى المتعود [illegible] واعلم من ان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه منصور عليه بل على حرف الحرور واعني الصير الراجع الى حور الجنة وبحاسبه ان المراد بعدم القول على الانتصاف بعني حور الجنة او على الحصول فيها لا تجاوزه الى الانتصاف بعني حور الدنيا او الحصول فيها واذا عرفت ما لغي في حاشية المسند المعنى ان القول مقصور على عدم الحصول والكينونة في حور الجنة لا تجاوزه الى عدم الحصول في حور الدنيا فالمسند اليه منصور على المسند مقصورا عن حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم منصور على الانتصاف بكم لا منتصب بل ودين منصور على الانتصاف بي لا منتصب بكم فصور منتصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم البعض وتطبيق ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى

حسابهم

حسابهم الا على ربي لو شعرون حسابهم منصور على الانتصاف بعلى بي لا تجاوزه الى الانتصاف بعلى وليس بمنتصب حتى يلزم ان يكون ربي منصورا على الانتصاف بي لا تجاوزه الى عبري اصلا والله اعلم تعالى علمه اتم واحكم ولا فهما غوار هذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص فيما لنا على معنى لردينكم لا تجاوز الى غيركم ودين لا تجاوز الى عبري بل على معنى ان المخصوص بكم دينكم ودين المخصوص بي لا دينكم كما ان معنى قام زيد المخصوص به القيام دون القعود لا ان معنى لا يكون قاعدا فليتأمل في ما بين هذا الكلام من التدافع والخروج عن القانون [illegible] والتقديم سبب التخصيص على ما ذكرنا لم تقدم الظرف لغرض سوى المسند على المسند اليه [illegible] ولم يقل الا في ربي بعد تقديمه عليه سوء ادب رسولي صاروا لله تعالى على ما لا يخفى احتضاض علم الوحي القرآن في ان قال في ما سركم الله تعالى في حوض ساروا الكتب وساروا الكلام ان المصير لبس بان يكون حقيقا بالغالب لمر لوزعم حقيقي والمعتبر في مقاصد القرآن هو ما في كتب الله تعالى كالمر المصير في مقاصد حور الجنة حور الدنيا لاصالة المشرع وما بعده غيرها وبعده عطف على الخصوص اي بتقديم المسند اليه على المسند [illegible] اي المسند خبرا لا معنى اذ العدم لا يتقدم على المعدوم واما قال الله تعالى لا ريب فيه على ما مر لان الريب لم يتقدم على المعدوم بل لان الكلام خبر المبتدا لا نفوا لوجود ريب فيه او نحو احسان مدح النبي عليه السلام بوجود ريب في الدهر وهمة الصفوي اصل من الدهر وتقدمه [illegible] لمر لوزعم ان عدم الريب في الدهر كان لمر لوزعم الظرف اعني لو اخر المسند عن المسند اليه هم لتوهم ان يعتبر لم اخر منع هذا التقديم واحتيج اذا كان لعدم الكون خبر مخصصه بحور الدار بل بحور المصير المبتدا متقدم للعلم عليه فانه موضوع معلوم لهذا الحكم كما تقدم فانه يقع ذكره لتقديم العلم عليه بخلاف قام رجل وسقط لمر لوزعم الظرف فليتأمل فانه نفيس ورجل لا مسوغ للابتداء بالنكرة الا تقدم الظرف عليه لم استعرا في عبرة واما ورجل [illegible] بمخصصه والمعنى تقدم لقوله تعالى واحل سمي عبده واورد على حور في الدار رجل لمر التخصيص دار المسند تقدم العلم لكون الحكم على غير المخصص مفروضة لمر التخصيص لا يحصل الا بعد حصول العلم وقد قالوا الاحكم على ما ليس بمخصص فليتأمل هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وتوارد عليه المسند مع حصول العلم عليه حاجز عن اي نكرة شيئ حور رجل على الدار عالم على السطح وكل ابعض اسمه :

فاذا حصلت الثانية

اسناد عروف الى ذى طريق للقصد وامتناع الفعل الى المسند قبل عود الضمير ممنوع فانهما اسنا
الى ضمير زيد بانهما اسنداه الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعى صرف
الاسناد اليه ثانيا اما وجه تقدم الاول على الثانى فلان الاسناد نفسه لا يخفى على ذى الطرفين
وبعد تحققها ما توقف على تحقق ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمسند اليه فكما
تحقق الفعل اسندا الى ما تحقق المسند اليه والمسند اذ الحق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه
تقدم الثانى على الثالث فظاهر وكلامه صريح فى ان اسناد الفعل الى ضمير المسند مقدم على اسناده
الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذى كان بطريق الالتزام وكلامه فى حيث يتوى الحكم محمول على ان
اسناد الفعل المسند بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى
المسند بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فيما يدعى من عدم الاذعان بما استدل به كلامه السابق
واما اقصاؤه النور الاسانيد الثلاثة لان قوله ضمير ذلك الضمير الى المسند ثانيا ان كان مجرد عن
اسناد الفعل الى الضمير وقد تناقض جعل ثانيا وثالثا وان كان مع اسناد الفعل الى الضمير فهو كاذب
الاخير نظرا وعن الثانى ما كان اول الاسانيد فى هذه الامثلة اسناد الفعل الى المسند بطريق
قصد المسند اليه فهذا الاسناد مقدم على الفعل كما هو الامثلة خارجه بقوله فى الدرجة الاولى
خلافا لمن عرف بان المسند اليه فى الدرجة الاولى هو الفاعل والفعل متقدم عليه لكن يبقى ههنا
اعتراض صعب الدفع وهو ان قوله فان الفعل معه يستند الى ما بعده من الضمير اسنادا الى الحق لا يصلح
تعليلا لما ذكره ان عرف مثله المذكورة بقوله فى الدرجة الاولى اما يدل على اولية اسناد الفعل الى
الضمير بالمطابقة لانه اسناده الى المسند فلا يكون لهذا الكلام موقع هذا المقام فضلا عن الصالح
لتعليل ما اورده بعض شارحى المفتاح وصرح به الصباح وصرح ان بحرانا عرف واستعرف وزيد عرف
بعد التنوين فى الجزء الاخير وهو ان له تصدى كما طرق بعض الفضلاء فى ذلك كلاما فضلا الحرى
وهو ان اسناد الفعل الى ضمير يتضمنه الظاهر وهو على ضربين الاول الاسناد فى الدرجة الاولى اى بلا
واسطة شئ كاسناد الفعل الى الضمير فى نحو زيد قام والثانى الاسناد فى الدرجة الثانية اى بواسطة
شئ كاسناده الى المسند بتوسط الضمير وقسم بعضهم المبتدا فقوله صرف المسند الى نفسه محمول على
القسم الثانى وقوله ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثانى من القسم الاول اعنى الاسناد

في الدرجة الثانية مما تقتضيه العامل وح لا يتم هذا الكلام بعد التنقيح والتصحيح لا يخفى
ان قول المحقق الثاني اسناد في دفع المنافاة فحاصله ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد
الفعل الى المبتدأ فهو ممنوع بل هو كما ذكره الشارح وان اراد اسناد الحلية الثبوتي الى الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل
لو اسطة الضمير فلا بد من بيان تحققه فيما نحن فيه على الاسناد بواسطة الضمير كما يستفاد من قوله ثم اذا كان الخبر
بضميره صوبه ذلك الضمير الى المبتدأ الخ وبالجملة ان قد اهمله ولا يتم المقصود بدونه
لفظ النسبة والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن التحريف الذي لم يتنبه في شيء
من كلام الشارح ولم ينتبه له احد من المحشين مقصود السكاكي من عدد المقال ولم
يرد ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح تلك المبالغة الباردة وتشبثا عاجزا
عليه واما اولا فلان كلام الشارح نظير ما وقع في لفظ المفتاح صريح في ان المسند جملة
فعلية وفي بعض النسخ بطلوا وانما هو لافادة التجدد دون الثبوت في ان لفظ زيد عالم يفيد التجدد
وان لفظ زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد لحسب تقدير حاصل او حصل والتحقيق ان كلا
اسمية لفظ الثبوت فهم من انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد
عند الاسناد الى ضمير يعود الى المبتدأ الذي هو صريح المفتاح وقول الدرجة الاولى
الى آخر كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى
المبتدأ كما زعم الثالث ويعضده قوله في بحث التقوي صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه على اسناد مجرد الفعل
الى المبتدأ بعيد لا ما لا ينتظم ان المبتدأ الكوني مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر بظهور لبس تصانيفه
فانما هو مع الخبر لا غير وما نقلناه يجوز بدقام ان الفعل مسند الى المبتدأ فاعتبار اسناد الضمير
الذي هو عائد اليه وبالجملة ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه الفعل الرابع ان اراد بالاسناد
النسبة المخصوصة المحصل عليها يجوز ان ما عرفت الاسناد واحد وهو نسبة الخبر كان الى المسند اليه
وان اراد به الوصف الذي جعل اهل العربية احد الطرفين مسندا اليه والآخر مسندا وظاهر ان الاسناد
الى الضمير العائد الى نحو لا يسمى اسنادا الى ذلك الشيء اصطلاحا كما لا يخفى على ذي فقام فاحفظ
وان الاسناد عندهم لا يتم من المبتدأ والخبر ولو تقدر العامل او تبين العامل وعمله فلا بد هنا
من افادة اعتبارا ثالثا حاصلا من ان تقدير الاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا تغفل

لجعله

لجعله التراجم اذا المتعين على تحقيقه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المسند اقصد امع ما فيه من
الاستبداع وعدم الاستعداد ولم اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة لان اسنادا رابعا اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ والثاني اسناده الى الضمير والثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ
والرابع اسناد الجزء الثبوتي الخبر الى المبتدأ وهذا مما لم يقل به احد ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت قد
علم مما ذكرته لبس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المسند وكلام الشارح
فضلا عن ان يعد كلامه صريحا في ذلك المحال ضعيف غير واف بتمام المقصود قلت اما
كلام صاحب المفتاح وفي بعض حواشيه عن نحو لو عرف مع المفتاح ان قد يفيد الحدوث دون الثبوت فلست
الاولى موجهة بل الاسناد في الدرجة الاولى في الدرجة الثانية واحدا بدات معاوما بالاعتبار لان الاسناد
الى الفعل ان عتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عارية عن شيء آخر
فالاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسنادا الى ذلك الشيء من حيث انه هو لان اللفظ فالاسناد في
الدرجة الثانية لا يزيد اعتبارا لكون لا بعد لاسناد الى الضمير وهذا كاد اعلما في نحو ضرب
زيد عام ان قام مسندا الى ما بعد باعتبار اسناده الى ضمير هو كلامه هنا صريح في عدم الاعتبار الاول
على الناسخ كلامه وهو المتوقع كلا بل الاصل بآخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى
المبتدأ لا بما الذي اسند هو المسند اكونه مبتدأ ونحو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه واما كان
لاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد بما يقتضيه ان المبتدأ وبعد تحقق الخبر
لا يصح على نحو الخبر لخلاف الاعتبار الثاني فانه اما يكون بعد اعتبار نصب الخبر للضمير وكونه عائدا
الى المبتدأ ولا حق لنا كون الخبر بمعنى الضمير او عن حضر وصف متأخر عن ذاته هذا الاعتبار قال
ثم اذا كان بمعنى الضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ اما بمعنى بعد صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان
كان الخبر مفردا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المسند مرتين تأمل هذا الاعتبار والمراد بقوله
صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمستتر عائد على اسناد
الجامع الاعتبار الاول وزيادة وح لم يستلزم كلامه التناقض ح لا يصح الاسناد الدلالة على الوجه المستفاد
المستبدع كما زعم ايما الفاضل نعم ان كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يحصل
المستند الرفع في ذلك الجملة فعلا وعدم ذلك الفعل السنة على ما سند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله

سواء وحد هما اسناد لهركما في زيد عرف قام ابوه زيد على انه مبتدأ وقام ابوه خبره سلم
عليه اولم يوجد كما في عرف زيد تحقيق هذه الصور بعد التجرد والحدوث لابد فيها من تقدم الفعل
على ما اسند اليه في الدرجة الاولى واحتمل بقوله في الدرجة عن نحو زيد عرف يحتمل عن اسناد الفعل
بتوسط الصيرورة الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجرد تقدم الفعل البتة
على هذا المسند اليه وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت اذ عرفت لما ذكره الشارح
من انه لا يفيد التجرد لما مر
معنى بان المسند
باب المسند اليه
من المعرف والمنكر والتقديم والتأخير والاطلاق
والتعدد وغير ذلك مما سبق
اي في البابين
من الجامعين والمختلفين هما والمضاف اليه وما قال اكثر ما ذكر لان بعضها مختص بالبابين
كصيغ العموم فانه مختص بباب المسند اليه والمسند وكالمفرد والجملة فانه مختص بالمسند لان
كل مسند اما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا مع يصح ان يكون جملة فعلية واما مثال ما يعم الاسارة
الى الجميع الاخرى غير البابين كالتعريف والتنكير والتقديم في المضاف اليه فليس بشيء الا ان
قولها جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يصفو حرمان شيء من المذكور ان شاء الله تعالى اما بيان
عدم كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص ثبوته في واحد صار ما نعلم هذا والله اعلم بالباب
الرابع
قد سبق اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد تجري فيها كثير من
الاحوال المذكورة في البابين لكن اردنا ان نشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بوجوع مزيد مؤونة
دقة فوضع هذا الباب لاحوال خصها لكون المفعول مقدما على الفاعل وتقدم بعض المفاعيل على بعض
ثم تمهد لهذا مقدمة فقال
اي كل
من الفاعل والمفعول مع الفعل وكل الفعل مع كل منهما يعرف بالدليل
اي على الفعل
لكل منهما لكنهما يفترقان بان يلبسه الفاعل من جهة وقوعه منه وتلبس المفعول من جهة وقوعه عليه وقد
هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول لاجل هذا المعنى فلا يرد ان ليس كل ما في المفاعيل كذلك
كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهة وقوعه وتعديه كما لا يخفى
ليس الغرض من ذكر مع الفعل افادة وقوع الفعل وتعديه بل نسبة من غير اداة

يعلم ان وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا نعم العبارة
حينئذ ان يقال وقع الضرب او وصا وتعدا ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل
لا يرى انه اذا اريد بالجملة مجرد وقع نسبة فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد بالجملة مجرد وقع نسبة
وقيد ترك الفاعل او بنى الفعل للمفعول اسند اليه
المفعول به مع الفعل المتعدي
المسند الى ما علم
الى اثبات ذلك الفعل
عمل
اي بنى الفعل عن
فاعله
اي بنى عن اعتبار عموم في الفعل ان يراد جميع افراده او خصوص ما يراد بعضها وبنى
عن اعتبار تعلقه لمن وقع فيه عن نحو مبتدأ او خصوصه
الفعل المتعدي
بواسطة القرينة
في الجامع بينهم ان الغرض الاصلي ووقع
الفعل من الفاعل اعتبار تعلقه بمن وقع عليه حتى صح عن المتكلم ان يقول اكل اخاك ام لا بعطي الرباني
كان الغرض ما حصل بينهما وذا لا عطاء الايمان حال كونه معطيا ويكون كلام من اثبت له اعطاء
غير الرباني لا مع من يجيء ان يحصل اعطاء
اي هذا القسم الذي يقال له الملازم
حال كونه
اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول
اي من ذلك الفعل حال كونه
لجعل كذلك
والذي لا يعلق به غرض اثبات العلم لهم وعليه
عن عموم في دائرة ولا خصوص من غير اعتبار تعلقه بعلوم عام او خاص والمعنى لا سوى من حصل
لحقيقة العلم ومن لا وجود
هذا الحمل على العلم دلالة على العلم بعلوم مخصوص بدلالة على التوسع
واما وقع الماء وفاء بما عشار كثير ووقوعه اشتهاها ما ذكر
في بحث العادة الدالة على الاستغراق
اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقولك على اللئيم الموسر غير كريم والمساوي حيث لم يعلم حال المعروف
باللام سوى الكمال وجعلها على الاستغراق بعيد لانها وان تعددت وردت لاخراج لحقيقة لا لاستغراق
ترجيح احد المتساويين على الاخر من غير مرجح ذكر في بحث صرف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل
ويقدر معنى اللازم فيها في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيها ما
فيما تقدم بطريق برهاني في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف له بالطريق المذكور اشارة الى قوله
ثم اذا كان المقام خطابيا جاز العموم واللام على الاستغراق واشار بقوله ثم الى ما بعد كون الغرض نفس اصل
الفعل

وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كما يـ ... يكفي في نحو العلق
بطلقه المقيض للوجدان ... اي لتمام الخطابي او الفعل المذكور ... اي كون الغرض
بثوته لفاعل او نفيه عنه مطلقا ... في ايراد الفعل ... اللازم من حمله على
فرد دون اخر وتحققه لمرجوح بعطي جيد بفعل الاعطاء ونوجد هذه الحقيقة فصار هذا
الفعل بعرض بلام الحقيقة فصار بمنزلة المقام الخطابي على اسعراو الاعطاءات ونحوها
لحصول اغراض نوجب احد المساويين لا تعالى ان ارادة المعمم من ايراد الفعل ثابتي كون
الغرض ثبوته لفاعل او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ترك الاعتبار عموم ايراد الفعل وخصوصها
ولا تعلقه مرجوح عليه فكيف يحتمل ان لا يقول لا سلم المساواة اذ لا يلزم من عدم كون المعنى
معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه معتبرا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم التعميم
لا عدم اعتبار التعميم والفرق واضح تم المذكور في شرح المفتاح ان قولها بطريق المذكور
اشارة الى ما ذكره في احد شقي الاستعراق من ترجيح احد المتساويين بحصول الاختصاص بالمعنى
حتى عد عرجاني منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي يوجد عنه توجد حقيقة الاعطاء لا غير
وهذا لغرض فائدة ما فيها سرية لان ما ذكره من الحصر مما لا شبهة لا يقبل ان يحمل
على التعميم افاده توجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غير موجود للاعطاء اما انه لا توجد غير الاعطاء
مما لا يسعه هذه العبارة والظاهر ما ذكر المصنف وتحقيقه ما ذكرناه فليحافظ عليه فان
هذا المقام مما وقع فيه بعضهم خبط عظيم ... ويجوز ان يجعل الفعل منزلا مطلقا كناية عنه متعلقا
مفعولا مخصوصا ... مفوضا الى المتكلم ما يليه ... وبالسمع
نصب عطف على المصادر المنصوبة
مثلا اي فليجد علماء وحسابه الذين يمثل الامامة ... الامامة سيلا فالحاصل انه
مر ان يرى ويسمع منزلا اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق لمفعول مخصوص ثم حصلها
كذلك عن الرؤية والسماع متعلقين لمفعول مخصوص بوجه ما واخباره ما دعا ما يدل من معلق
بالمفعول ما وجه ما بينه وكذلك من مطلق السماع وسماع خبره دلالة على ترك وجه ما

لمعين من الكثرة والاشتهار الى حد يمنع حصولها فيمنعها كل واحد وقع بل لا يتصف
الراوي لا اثاره ولا يسمع الدعوى الا احاده فلان المدعوم واراد اللازم على ما هو حد والكناية ولا
حتى ان ثبوت هذا المعنى عند ذكر المفعول الذي بعد ذكر لما في التعاقل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان
بان حصاله بكل منها ان يكون دون بعض وقوع حتى يعلم ان المتفرد بالفضائل ... اي والمراد بكل الغرض
عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعل اثاث لفاعله او نفيه مطلقا بل قصد تعلقه
بمفعول غير معين ... والمراد على بعض المفعول انما ما معا ولم اخاصا
واما قلنا بل قصد بطلقه لمفعول لانه لو لم يقصد اثاثه او نفيه مطلقا بان قصد اثاثه او نفيه باعتبار
خصوص ايراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يخل بمفعول بل لم يخل بمفعول المقصود
فان قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او من يرى يعطي اعطاء ثابتا من غير تعيين المعطى فعلان يعطي قصد اثاثه
بفعل كذا اعطاء من غير اعتبار لمفعول فيه فرق بين تعميم مفعول الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهذا ولم يرض
بلازمها في الوجود وانما انهم منه في الاعتبار والقصد ... اي حذف المفعول من اللفظ مع بقائه
المقام على وجود القوة ... والارادة ونحوها اداة وضع شرطا
قال الخوارزمي على تبيينه ... اي فعل مشيته بالمفعول
اي لو شاء هداية كلكم لهداكم اجمعين فانه حينئذ يدل لو شاء على السامع ان هداكم كلكم شاء خلق المشيئة عن كل منهم
عنه فاندفع بجواز الشرط صار مبنيا وهذا واضح في نفسه ... حمل الخوارزمي بزيادته ونقيض السلب
بسلامة المخرج والنصر عليه ... عليه ولكن وجه التصدي وضع ومنها واعد فرقه
ذكر الكل بملة ونسهم لمباينة الدعاء ولم ... فان تعلق مفعول المشيئة بكان والله اعلم ... ولا يدل من ذكر المفعول
لسعة وهو اسع وما نص السماح به ... اي حمل ابي الحسن على ابراهيم الحوفي
... اي بما ذكر فيه حذف مفعول المشيئة ... على عدم ايراد تعلقها به
على ما سبق الى الوهم وقد ... الضمير من ... ان يعلق فعل المشيئة ... على عدم ايراد تعلقها به
... فعل المشيئة بكان على ... الدم في وقوع هذا الوهم وضوح ... ته
... هذا الفعل ... الكان العلوي لانه لم يرد ... ان يقول ابو حيان
على هذا ... فلو ان يقول ابو حيان افاني الخول فلم يتوسع غير حواظ الخواتم حتى يتشبثا

شاملا

ما شاء الا زيد من معتقدا ان الت على ما زيد او عمرو من غير ان تجعله على التعيين يسمى هذا القصر
قصر تعميم لتعميمه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء دون غيره بصفة او حكم
شيء شيء مكان لحكم او صفة اخرى عند المخاطب فانه القصر قصر افراد وان تساويا عنده
فقصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا
تساوى الامران عند المخاطب جاز ان يحكم احدهما بكون هذا الخصيص امر بصفة دون اخرى للخصيص
امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت الحكم لمكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد
الا قائم لمن اعتقد اتصافه بالقيام والقعود على السواء فقد خصصته بالقيام مكان القعود ولم تخصصه
بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى يصح القيام
مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة وهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء دون آخر مشتركا بين قصر
الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب وقد فات
ملتبس احدا الوصفين بالاخرى احدى العينين والاحوال الامر فاذا علم ان زيدا لا قائم لم يفد
اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصته زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين
التي اعتقدها المخاطب لزيد في قصر الصفة فلت تخصيص شيء بشيء مكان لحكم او صفة اخرى ان يكون المحكوم
ثابتة والاخرى منفية فاذا اوردها الاخرى احدى فهو صادق على الصفة المذكورة لان المخاطب لم
يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم اتصافه بالصفة الاخرى بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين
من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا التخصيص تخصيصا بالصفة
الاخرى فلت قوله مكان اخرى لا يصح لم يكون اعتقاد المخاطب على الصفة المذكورة واثبات
الاخرى له مكنى به بجواز بعينها واثبات الاخرى وهما كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فقد جاز
ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جاز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا صار زيد الاقائم بعد
خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي القعود على التعيين وهذا خلاف قصر
الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين او بكل واحدة منهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا
لزيد بالقيام مكان القعود ان القيام وحده فلت لم يرد هذا بل اراد ان تكتب جميع ذلك لا يستقيم الا ان
عليه هذا الكلام ان يحمل على قصر التعيين تخصيص شيء مكان آخر لانه لا يصح ان يستعمل تخصيص
شيء شيء دون آخر لان ذلك كما زيد الا قائم لم يرد به من القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود

وهذا ظاهر

وهذا ظاهر لا مدفع له لكن يجوز ان يكون قولهم دون آخر مستدركا بعد قصر الافراد والقلب ولا يلزم ان
يكون المخاطب ممن يعتقد الشركة على ما مر من اعتقاد المشاركة او من يساويه عنده وعلى ما تكلم في هذا
لقد تم لم يتعرض المرزقاني في كلامه هذا هنا واصدا ويرد على المخاطب الاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده
وما ثانيا من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب من تساويا عنده سواء كان
دون آخر او مكان آخر قصر قلب وكفى دليلا على ما ذكره كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه
يستغني في هذا المقام عن ذكر الصفة وجعله [illegible] بل يصح اعتقاد المخاطب اتصافهما بها في الموصوف حتى يكون المفيدة
وهو الما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب ايضا او منجما لا كونه منجما لانتفاء اجتماع الشاعرية والمنجمية لان الانجام
هو وهذا ان الرجل عبر عن شرط قصر الموصوف على الصفة [illegible] اي في اوضح
ليكون اتباعا لمستعمل اهل اللغة وعرفها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه سيأتي في بعض الاقسام
من ليس بقول اتباط المتكلم مثل الصفة المذكورة كالقيام في قولك ما زيد الا قائم مستعملا ما سماه عبيها
وهو المقصود من ضرورة امتناع اجتماعهما فتساقطا واضح لان هذا لا توقف على بيانها فان
القصر مستعمل سواء الغير كذا في قصر الافراد والتعيين لكن قد يصح ما نفي والاثبات جميعا كقولك زيد قائم
لا عمرو قائم اذا لم يكن اثبات المخاطب تلك الصفة التي سماها المتكلم كاذبا لتقوم مستعملا ما سماه عبيها
وهي التي انتفاها المتكلم كالقيام حتى يكون قصر اعلى حكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو انصافا قد يجوز ان
يكون اسناد الغير محلوا بان يعتقد المخاطب ونحوا ان يصح المخاطب ونحوا ما زيد الا قاعد وانصافا صح حينئذ
قولك ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام التقصر لعدم اتساقي من السعر والكتابة على انه لا شبهة
انه يكون قصر قلب على ما صح به صاحب المفتاح ولو سلم عدم استواط هذا الشرط واما ما تعالى
سواء هذا شرط حسن قصر القلب فيما لا يفهم من الخطاب بل بايا ه لشرط الايضاح ولو سلم فلا دليل عليه
لانا لا نسلم عدم حسن قولك ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا الا شاعرا ولذا ما تعالى لمن اعتقد انه
في اعتقاد المخاطب انه يجمع بين الوصفين لا هذا الاستواط بلزم صحة لانه قد يعلم ان قصر القلب هو
الذي يعتقد المخاطب الطرف عن ثبوت ما سماه المتكلم وبقي ما الله واعلم ان صاحب المفتاح
في قصر القلب لم يشترط في قصر القلب ما في التوضيح وانما

الاصل

الباب السادس ـ الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه
او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني ايقاع الكلام الانشائي كالاخبار والمراد هنا هو الثاني
لا ما يقابله الى تطلب غيره وهو ينقسم بالطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما وايرادها هنا بعينها المصدرة
لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله والطلب الموضوع له كذا وكذا يظهر ان ليت مثلا موضوع للافادة
معنى المتمني للكلام الذي هو منها فهو كذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يستلزم كون النحو عن احوال
الالفاظ ان المقصود بحث انها احوال الامر والانشاء ونحوان طلب كالاستفهام والامر ونحو ذلك وغير طلب
كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك لصحة
ما بسطرهم هو الطلب لاختصاصه بمزيد بحث ثم لا يذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من انشائات الخبر يطلب
في الاصل اخبار تقال الى معنى الانشاء وهذا احال صاحب المفتاح ان الناسخ الاعتبار هو الخبر والطلب
فالانشاء [illegible] لاستماع طلب الحاصل والغرض ليس جميع
انواع الطلب بل يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اخراجها على معناها الحقيقي وتولد منها
بحسب القرائن معاني اخر [illegible] وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر
والنهي والنداء لانه اما ان يمتنع كون مطلوبه حاصلا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب
حصول امر في ذهن المخاطب فالاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان على وجه
الاستعلاء فالامر والا فالدعاء وهو طلب حصول شيء على سبيل التضرع [illegible] لان الانسان ليترفع
عما هو محال او بطلبه تعويلا على كون محل كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون ممكنا لا يرجى
لكنه اذا كان محبوبا جيز لان لا يكون لكن يرجى وهو ما يقابل الترجي واستعمال كل منهما في
الاخر لعلاقة ما ذكر وما هو موضوع للتحضيض اشارة الى ما يستعمل فيه التمني مجازا فعال
[illegible] لانه يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول العلم بانتفاء هذا
الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بنسبته وانتفائه والثاني التمني فهذا هو المعروف من ليت
هذا وان التمني يكون بالاشياء الممكنة والممتنعة كما يجيء بانتفائه وقد يتمنى
[illegible] على بعد ورجاء لخبر ما بتقدير انه عوان كان ليت على اصلها اذ لا تنصب المضارع بعدها
على اضمار [illegible]

جعل اضمارا ان واما بعض ان في جواب الاشياء الستة والباقي للتمني وكما يمتنع ظهور ان على
الواقع طمعا كذلك يطلب بليت وضع ما لا طماعية في وقوعه وقيل لعلها التي تجيء فعلا بمعنى
التمني بحق وتحقق الرجاء وهي حروف مصدرية وكونها بمعنى فعل التمني ينصب الفعل
بعدها لو كان لو ما جاء اي اود لو كان لعلي ان الله تعالى اولى بذلك فاكون من المحسنين قال
[illegible]
اي كانها ما جاءت من هذا وانما الليت التمني حال كونها [illegible] على
مركبة والمصنف جعل الشيء في ضمن الشيء معنى فجعل الكاف لذاتها اذا اجعلها متضمنا لمعنى الكاف لا ان
يعتبر الغرض من هذا الترتيب الا ترى ان حروف هل ولو متضمنان [illegible]
معنى ان لعل من بين معانيها معنى التمني بل ان معنى [illegible] اي من معنى العلى المتضمنتين
هما اياه [illegible] ولو ما لزمه على معنى لذلك لكونه مقصدا الى جعله
ما دما على تركه لا لكونه [illegible] ولو ما تقوم على معنى لذلك لكونه مقصدا
الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخرج عن كونه من المخاوج واللوم على ما كان يجب ليتعلق الحث
ان يطلب به تحصيل المحبوبها مصدرا مضافا الى المفعول الاول وعلى المعنى معمولا للثاني وهذا وان
لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه فاعل مركبة مع ما ولا المزيدة مطلوبا بالتزام
التركيب لبسمه على التزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعور بما يقع في بعض النسخ لبعضها ليس على
ما ينبغي وقد اقره لسعد الله بعض محصول كلام المفتاح حيث قال اذا تامل هذا الكلام علم ان المعنى
ليت لو مت سوي لاما معنى التسليم وانما يجعل من اليها من اول الامر لبعض معنى التسليم والتحضيض
من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى الحالة فان هل ولو قد يستعملان في التمني لنوع من
التسليم وما يستقل السوال او التحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لدوام المقطع بذلك احتمال
ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتسليم والتحضيض من غير اعتبار التركيب كان المعرفة للحروف
[illegible] ويجيء جواب المضارع على اضمار ان
فيسبك بقدره من الحالة [illegible] في موضعها فتقول لدنه التمني ما مر من ان طلب الحال او حكم لا طمع في وقوعها لخلاف الترجي وانما ارتقاب شيء

والتأكيد بالمفعول المطلق على كمال هذا المعنى فصار لا يحتمل عندهم الا على كمال الظهار الكراهة لاقامة
المطابقة وقريب من هذا ما قال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على
ما يفهم منه فصار الحاصل ان محل الخلاف انما هو في دلالة على كمال الظهار الكراهة لا اقامة لنسلم المطابقة
انه ليس فيه شيء من ما تكرر على ذكر الا لدوام بقرينة مقام والا فكرر السرور والحبور مسلما
فانه يدل على ان المراد من ايجاده بالرجل اظهار كراهتها فاقامة سبب مقام العلة وزعم صاحب
المسح ان الدال على هذا المراد هو التنصيص فكانه اراد بالنص معناه اللغوي لا اراد بالمعنى المعنوي
طال ايجاده وقد تقدم في صدر ذلك نفيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة
الاقامة ليس جزءا من مفهوم الرجل حتى يكون دالة عليها بالتضمن ويمكن ان يعالج بانه مبني على ان الامر للنهي
بتصدير النهي في ضده فصار المعنى لا يرجل مريدا به التنصيص على مفهوم لا تقم عندها وهو اظهار كراهتها اقامة بسبب
الحضور كما مر وفيه تعسف اي هذا ان لا تقم عندها

فلا يكون لا تقم تأكيدا بقوله ارجل او بدل كل اي عدم
الاقامة عند رجلها مفهوم الامكان فلا يكون بدل بعض والملازمة ممنوعة
بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى لغو او رجل منصوب بالحال متعلق اقول كما مر في اذ سوائر وفاؤه وقوله
في المثال يرى الاية والاستمرار اتى اوفى تأدية المراد بدل على ان الجملة الاولى لغو وفيه تمام
المراد لكنها كغيرها في افادة ما في الاية على ما فهمناه من الاجمال وما في البيت فظاهر في دلالتها على تمام المراد
من المحضور عطف على قوله هو كذا اي العلم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية
بيانا للاولى بمنزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها
اي المقصود لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى فصار المقام اقتضاء

اي قولهم قال بالدم
حيث جعل حال بالدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس الى الشيطان كما جعل عريانا وتوضيحا لاوى حضور ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان فتعمل الا اذا قطعنا النظر عن العامل
على ان البيان لم يكن فيها وتوضيحا لموسوس فلتأمل وعند عطف الجملة التي يعطى بيانا للاولى عليها
تبيينها على استقلالها وعدم ربطها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة

ابراهيم

مقابل الصفة المنفية لكون الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمعنى هو بها أولا دون ان
لانها حروف لا تستقل فاستغنى في الجملة الواقعة حالا عن حرف الاستقبال كما استغنى عن حرف
لان هذه الحال والحال التي هو مدلول المضارع حقيقة لا تقبل حتى تقول محمد يقوم غدا بل كل حال
هذا المعنى عرضا في المعنى المقابل للاستقبال لانه ليس زمان التكلم لكنهم استشعروا تصدير الجملة
الحالية بعلم الاستقبال لما قبل الحال والاستقبال في الجملة وذهبوا بعض النحاة الى المعنى بلفظ ما يحتمل
يكون دون الوقوع لان المضارع الموجب يصلح للحال فلما اذا اعلم انه يدل بظاهره على الحال وهو
ما وجدناه ان قرائن الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول الكشاف ويرفع
اقاد ان يجيء بواو الحال وكيف وما يمنعها اولا وبعد اذا كان زمانه والجملة الداخلة عليها الواو
في موضع الحال والمعنى وجد غير مبتدأ به ولا مبدوء به ولا يصح لجعلها ما قصد وحمل
الواو عليه [illegible] اعني دخول الواو ولا كذلك المضارع [illegible] الحالية
[illegible] احيانا [illegible] بالواو [illegible] بدون الواو وهذا ما هو الحق [illegible] المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما تنفي
معنى المضارع الى الماضي فاشار الى المثلة ذكر بعده [illegible] في عدم [illegible]

[illegible] واهل بغداد المنفي بلا عرى عن الواو ولا لم يطلع على كون النفي بمعنى حتى لم يشترط
الى يستحق الامر في الماضي منفيا كان او مثبتا كقوله [illegible] بمعنى حصول صفة
عن زمانه [illegible] اي وعدم الالتقاء للحال [illegible] والماضي لا يقارن الحال
على تقديره [illegible] في الماضي المثبت [illegible] لان قد تقرب الماضي من الحال يريد
هذا الاشكال الذكور وعوان المطلوب في الحال مقارنة حصول معنى الفعل المحصول مضمون الفعل لا زمانه
المتكلم واذا كان العامل والحال ماضيين جاز ان يكونا مستقبلين كما اذا كانا مضارعين وحاصل الضعف
انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال او يعود زمان التكلم فرعا يكون قد في الماضي مقاربة
لحصول الفاعل كما تجوز ذلك في النسخة الماضية وقد ذكر ابن فرسة وغيره ما يدل على هذا المقام
ان حالية الماضي ليست بالمطلق الى عامله ولفظه قد اما مقربة من حال المتكلم فقط وحالان مقابلان لكنهم

مقابل

الفن الثاني في علم البيان

قدم [illegible] على البديع لتوقفه الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا
اليه وتفصيل ذلك ان الكلام تحلاو البديع فانه من التوابع [illegible]
المعلوم على اختلافها في تعريف علم المعاني والبيان لتعذر علم ما تتوقف عليه اي لزيادتها او الاقتصار فيها على
ما يتوهم ان زيادة ما تعرض لو تعذر علم ما يدل عليه الكلام الذي هو في صدد المطابقة
لمقتضى الحال او ان زيادة ما تعرض لتمام الدلالة العقلية [illegible] معنى وضع علم لبيان ملكة
او اصول يستفاد بها ايراد كل معنى وتعدد يدخل في قصد المتكلم وارادة ان يكون بعضها موضح
دلالة على بعض ولو عرف احد لبس مع عدم الملكة ايراد معنى واحد بطرق مختلفة لم يكن
عالما بعلم البيان ويفيد المعنى الواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة
على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء ولقصد الاحتراز بان يكون موضح
الدلالة للاستعارة بانه لو اورد [illegible] بعض طرق تخييله في اللفظ او العبارة دون توضيح ومعناه مثل
ان يورد به لفظا مستعارا مثلا لا يكون ذلك من علم البيان في شيء لحاجته الى البيان وتوضيح الدلالة
حتى انها الان كل واضح هو حتى بالنسبة الى امور موضحة وحتى احتاجها في الوضوح ان بعضها وضع للدلالة
وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر تلخيص وبالتيسير المذكور للمعنى الواحد يخرج مثل الالغاز على
التعقيد عن معنى الاسم بعد اثبات تخليص كالاسد [illegible] لعقصور والليث والحارث على اسم الاختلاف في
توضيح مما يأباه العقل في بعض الاحوال كما سياتي ثم لا خفاء في ان معرفة علم البيان وادراك
والى من تعريفه بعرفه ايراد [illegible] بمعنى واحد كالمناط [illegible] بمعنى استعمال اللفظ على وجه
لدلالة ولكل دلالة لفظ يدل على الوضوح والخفاء وحد يستلزم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة
على كون المعنى بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر اما ان يكون [illegible] بين كون اللفظ
دلالة لفظية والاعتبار بطبيعة كدلالة لفظ الحائط والمقصود والتفات الاشارة [illegible] على كون اللفظ

على المعنى خاصا فالدلالة الى اللفظ الحاصل اذا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لا دلالة اللفظ اذ يكون للوضع مدخل
في وضع ما يدل عليها الحاصل اذا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لا دلالة اللفظ اذ يكون للوضع مدخل
فيها او لا والاولى ان يقال ما فهم العقل وضعه ومعنى الوضع منضم الى الطبيعة والعقل لا الى احدهما
اما الاول فلان معنى الطبيعة ما يحكم العقل بانه لا انفكاك عن الوضع وان يطبع الدلالة فمعنى اللفظ
مثلا كذلك عند عروض الوضع ما لا يكون معنى الدلالة العقلية لصوفه كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ المقصود ما يعلم حوالي الوضع بمدخل فيها لعدم انضباط الطبيعة والعقلية
باحدهما خلافا للمصاع والامام والمصنف ترك التقيد بالوضع ولكون سوق كلامه وبيان تقسيم
وضعه [illegible] ذكر الدلالة اللفظية ما فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من يعلم
واحترز بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفها على العلم بالوضع وارادة بالوضع
ذلك اللفظ في الجملة ما وضعه لذلك المعنى ليدخل فيه ما خرج عنه بالقيد الاخير بان الدلالة
اللفظية ان كان بمعنى صدور اللفظ من الحي للعالم على ما هو به فهو ضعيف لما سيأتي وان كان بمعنى
فهم المعنى فهو ضعيف لان فهم المعنى ليس بوضع المعنى بل ما كان ملابسا يحمل على الدلالة ويعتبر بها فالاولى ان
الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق العلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس بوضع للقصد
فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او استفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
عادة وفي عبارة المصنف ما يشعر بان الدلالة [illegible] بمعنى ان يستعمل صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او
استفهامه منه شرط لكن لا شك انها من الامور المتأخرة مثل ان العالم منه المعنى الاجنبي في طرفة فيها اللفظ
باستفهام المعنى منه كالذي متصور بالدلالة وهذا اسئل وفهم العلم بحصول صورة الشيء في العقل لا تعرض لك
صورة الدال اللفظ لا يكون الوضع مدخلا فيها [illegible] كدلالة الانسان على الجدار الماضي
[illegible] كدلالة الانسان على الجدار [illegible] على الصانع [illegible] بمعنى الدلالة على
[illegible] لان الواضع اعتبر وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المسماة في الواضع
[illegible] على الدلالة على الجزء والخارج عنه لان دلالة عليها التي من جهة ان العقل يحكم بان
حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء وحصول الجزء يستلزم حصول اللازم والمطلقين
يجوز ان يكون وضعه بمعنى ان الوضع مدخلا فيها بحصول العقلية ما تقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا

حيا او على العكس فى الاول [illegible] فانا نشاهد الموت عقليا لانه عدم الحيوة عما من شانه
و لنسبح حتى الثانى مثل [illegible] يعقل [illegible] فانا العطر و هو الجسم المحسوس بالشم و الحلو و هو
كيفية تساويه يدرك بها الاعصاب الذوقية و فيها ايضا المحسوس بالعقل و هى المعقولات عن حواس العلوم
العقلية مستفادة من الحواس و منتهية اليها و لذا كل ما لم يقدح حسا لم يعقل اصلا يعنى الاستفادة من ذلك النوع
المحسوس اذ كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا و الاصل فرعا و هو غير جائز
و لذا كل لونا و نحو و الاسم لغوى و صدق الشمس للمعقول امكان بعيد فعال الشمس كالحجة فى المعقول و لمسك
كالحلو و هو بعيد لغلبة كاد يحمل من يقول و انما هو فى الاشعار من تشبيه المحسوس بما يعقل و جعله اصل
مقدرا المعقول محسوسا و يجعل كالاصل لذلك المحسوس على عكس ما مر فيقع التسلسل ثم لما كان من المشبه
و المشبه به ما لا يدرك بحواس الظاهرة و لا بالقوى العاقلة مثل الحياة و الموت و الجهل و نحوها
اراد ان يعطفها و الحى و العقل تقليلا للاعتبار و تنبيها للامر على الطلب لانه ذكر قبل فلا اعتبار و قلت
الاقسام و اذ قيل انها تسعة كان سهلا ضبطها و سيأتى الى تتميم تقسيم الحسى و العقلى بقوله

[illegible] و هو ما يدرك بالبصر و السمع و الشم و الذوق و اللمس
[illegible] و هو المعدوم الذى من شانه ان يدرك بواحد منها مما يدرك بالحس اى كالمشموم
[illegible] و هو ما يدرك بحاسة واحدة حتى ادراكه بالشم يشترك فيه الانسان و غيره و ادراكه
اخص و سمعه سمع و انما اضيف الى الانسان لانه حتى ادراكه كذلك [illegible] اى ان فى اسفل
من صاحب العقل و ادراك [illegible] اى يحتاج الى العقل [illegible] جمع علم بمعنى راية

فان الاعدام المذكورة مشتركة على الترتيب الذى ذكر بين كل ما يدرك بالحس و بين ما يدرك بالحس
مرجوح فى ادراكه حاضر عند المدرك على صفات محسوسة بحاسة مخصوصة كلون مادة النوع [illegible] كالاعلام و الطعوم
و الروح و الوزن حاضر كل منها محسوس بالبصر [illegible] اى ادراك العقل الذى هو ادراك مادته
مدركا ما عدى المحسوس بظاهره [illegible] الذى لا يمس لمحسوس مدخل فيه لكونه غير متوقف منه كالخالق
لحياة فانه متوقع منه و لهذا قال [illegible] اى عدى بلوغ الدلوة و الدرجة

[illegible] و لهذا القدر تحس بالعقل [illegible] اى كالشمة بمعنى قولك امرى ليس يعقل شيئا حتى
مصحح [illegible] و هذا يقابل ذلك الرجل الذى يعد فى محسوسى الظاهر

و ملائم يميل نفسه الى ما يناسبه من الفروع و يلائمه بحدة النفس سمى ذوقا لان ذوق الشيء ادراكه و وجدانه
لنفسه ما يدرك به الذائقة على صفاتها و كونها محلوة و قارصة و نحو ذلك مما لا يدرك الحس لعدم تحققها
مع الحاسة و ادراك سائر ما يدرك الاحساس بصر و سمع و لمس و نحو ذلك فى هذا المقام ان ليس المراد بالحس ادراك الصور
المرتسمة فى الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس و لا ما يوجبها من المعانى الجزئية ادركها ما يوهم على ما سبق
لحقيقتها فى بحث المحسوس و الوصول و ذلك لان الاعلام ايضا حوت لبيت مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك
او لم يقع لها احساس قط و ان ادراك الاحوال و روس الشياطين ليست من المعانى الجزئية بل هى صور لا تحس
ليست مما لا تدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها و ليست ايضا مما تحس لصداقة زيد
و عداوة عمرو بل المحسوس فى هذا المقام ان يرى او يدرك ادراكا حسيا متخيلة و معقولة و من شانه قبلت الصور
و المعانى و تفصيلها و التصرف فيها و اختراع اشياء لا حقيقة لها كالانسان له جناحان و رأسان و راس
له عينا انسان و ثالثة و ليس عليها استعلاء بل الحس هى التى تستعملها على ما يقتضيه نظام تردد بوساطة
القوة الوهمية و هذا الاعتبار يسمى تخيلا او بواسطة العقل و هذا الاعتبار يسمى تفكرا و المراد
بالحس هو المعدوم الذى لم يكن محسوسا لاحد لكن من شانه ان يدرك بالظاهرة و ما الى هو من احدى الحواس الخمسة
من حيث هو محسوس كما اذا سمع ان العود يحن فاحدث تخيله فى تصويرها صورة اسمع اختراع
ما لها كالسمع [illegible] اى و هو ايضا بالعقل ما يدرك بالقوى الباطنة و هى ادراكات
الحسيات و هو المعدوم من علاقتها الحواس الخمس و لا العقل بل ليس من ادراكات بل
من التخيلات الصرفة كالعلم و الجهل و يحسن ذلك لان الادراك [illegible] ادراك و ليس ما هو عدم المدرك كالعلم و غيره من حيث
هو عدم و الاعم ادراك ليس بما هو عدم المدرك آفة و شر من حيث هو كذلك و كل مما حسى و عقلى اما الحسى
كادراك قوة لعضبه او شهوته ما هو ضد مدركها و كادراك [illegible] الذى هو ضد ما يدرك بالحاسة الباصرة
الملاحة و الساعية بصورة تحس الشامة من وجه طبعه و المرتعة بصورة تحس من وجه و كذلك
النوع فى بعده [illegible] الى البصر و اما العقلى فلا يستدل لان القوة العاقلة كالادراكات الحجاب البعيدة
و لهذا يدرك هذا الكمال [illegible] و هو القوة العقلية و من هذا الادراك فى النوع العقلى ليست من
ادراكات المدرك ما لحواس الباصرة كالاعم و هذا ظاهر و اما النوع و الاعم الحسيان فلا كما مر من
ان الادراك الذى النوع من الادراك البصرى هو ادراك بالحواس الظاهرة فقط لما تصور فيما عدا المدرك بالحواس

التشبيه والكيفية لا تنفي المقايسة ولا تشبه وكان ارادة المقادير نوعا من الطول والقصر
والتوسط بينهما والحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما
كالمدور والقطع المتصف بهما المتخصص باعتبار الحالة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون
وكالمتحرك والسكون الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والوجود والتعدد
الداخلة تحت الشكل وغير ذلك عطف على قوله البصر والسمع فوق وبين في العصب المفرق
على سطح باطن الصماخ حس يدرك الاصوات ومن عادة
والفعلة والتوبير وتصوت يحصل من الموج المعلول المتموج الذي هو اسباب عميقة في القلع الذي
هو مزاج عنف بشرط مقاومة المدفوع والمدفوع للقالع وكيفية مقاومة وضعها
لختلف قوة وضعفا ولحسب الاختلاف في صلابة المدفوع او ملاسته كما في وبار لا عالي المتدة او في قصر
المنفوذ او ضيقه وشاة الثوابة كما في المرابين المليونة لختلف حدة وثقلا سمي قوة
مسندة في العصب تعرض على جرم اللسان واصولها نسمة الحرافة والمرارة والملوحة
والحموضة والعفوصة والتقعر بدسومة والحلاوة والتعاجة سمي قوة مرتبة في بدن
مقدم الدماغ الشبيهة بحلمتي الثدي ولا حصر لانواعها ولا اسمائها الا بجهة
موقعة او المحالة لكل لحمة طيبة ونتنه او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك الى بياضها
كرائحة الجاورة سمي قوة ساذية في البدن كلها مدركة الملموسات من الحار والبارد والرطب
هذه الاربعة من الملموسات التي بها تفاعل الاجسام المحسوسة وتنفعل
بعضها عن بعض فيما يرجع الى المركبات والاولية منها معلومان لان الحرارة نسمة من شأنها تفريق
المتصلات وجمع المتشاكلات والبرودة نسمة من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المتصلات والاخيران
اثنتان لان الرطوبة نسمة سهولة الشكل والسيلان والاتصال واليبوسة كيفية تمنع صور
ذلك سمي كيفية لحصارها عن كون بعض الاجزاء احضر وبعضها ارخو سمي كيفية
لحصارها عن سهولة وضع الاجزاء سمي كيفية تقتضي قبول الجزء الملاصق وكون الشيء قوة عن سيال
يسيل بعد وضعه وعند اكثر لسهولة واعانة على قبول الجزء الملاصق الباعث من الحرارة وتماسكه من يبوسة
سمي بها الذي وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء

الجسم ليتحرك الى جهة الجذب لو لم يعقه عائق سمي كيفية تقتضي الجسم ليتحرك الى جهة
المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما في الجسمية بمنزلة محسوسية توضح عدم الحركة كما مدة الانسان
من الجواد السكين في الحق تسرا انه يجد فيه مدافعة ما بطة ولا حركة فيه وكما يجد من ابرق المنفوخ
فيه اذا اصبه بيده فيجد فيه مدافعة وفي ولا حركة فيه سمي الى المدرك
كالبلة والجفاف والذوبة والهشاشة والتطاوة والكثافة وغير ذلك كما هو مذكور في غير هذا
الكتاب وتفصيله عطف على جملة في الصفة المحسوسة اما حسية كما مر او عقلية
اي المحسوسة بذاتها لا بالسبب اي حدة الفؤاد هو عنده قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء
وقيل هو ليكون سرعة ساح القضايا وسهولة لخراج النتائج الذكية للنفس كالبرق اللامع من سحاب
كثيرة مراولها المقدمات المنتجة العلم وقد يطلق على الادراك المحصل صورة الشيء في العقل
وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب على ما مر وقد يطلق
على مستحصل من مجموع تأثير عن عرض صادر عن البصيرة حتى يكون فيها وتبقى فيها القضاة
وهو حركة النفس مبدأها ارادة الاستعلام وهو ان يكون النفس مطلقة الحركة الغضب
بسهولة ولا مضطرة على اضافة المكروه جمع غرزة هي الطبيعة وسرتها ملكة
تصدر عنها صفات جامية وتقريبها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية لا
ان الافعال مطلقا في الخلق دون الغريزة وتكون الغريزة مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغيرها لها
وما اشبه ذلك عطف على قوله ما جبلته والجبلة كما تطلق على مقابل الاجنبي الذي لا يكون
مغروزا في الطبيعة تطلق على مقابل الاجنبي هذا متقرر
في ذات الحيوان والنفس لا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما مقابل الاعتباري الذي الحس لمعرفته
الآلة بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية اشبه ما تكون بالحجاب او انها بالحسية والى كليهما اشار صاحب مفتاح
حيث جعل الوهم العقلي بحصر حقيقي كالمقابل للحسي وغير اعتباري وسيوكا تضاف النفوس
لكون مطلوب الوجود او العدم عند النفس وقد تضاف وهي محصورة
اما تركيبا حقيقيا او لكون جملة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون جملة اشياء
من امور مختلفة اي من الواحد والاجتماع

او بحذوه بتقدير ما يدل على الحذف وقد ذكر ما عتبار حذف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالشجاع في الشجاعة او حذف الاداة كقولنا زيد الاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار حذف الاركان كلها او بعضها لما نذكر الجميع فهذه اثنا عشر حذفا في الوجه والاداة فاعلمها والله الموفق بسطه وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال فاعلم [illegible]

[illegible] فقوله باعتبار متعلق بالاحذاف الدال عليه سوق الكلام لا على ما توهمه بعضهم من انه متعلق بما ذكر من المعطوف اليه في قوله الى آخره لما علم من ان احذاف الاداة باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها [illegible] اي بحذف وجه المشبه نحو زيد اسد [illegible] اي الاعلى بعد هذه الموانع على ان ثم للتراخي في الرتبة [illegible] اي وجهه او ادلته [illegible] اي فقط اوجه حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد على تمام الاخبار عن زيد بنحو اسد في الشجاعة ونحو اسد في الاخبار عن زيد [illegible] اي لغير المذكور مما الانسان اماضان بحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة عملا بخبار عن زيد بما يتبادر الاولبان متساويان في العموم والاخريان متساويان في عدم العموم والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان العموم اما بحسب وجه الشبه من حيث الظاهر او باعتبار المشبه به على المشبه به وهو هو لظاهر الى الظاهر فما استعمل عليها كالاولين يعتبر في عامة العموم وما احلا عنها كالاخرين فالعموم له وما استعمل على احدهما فقط فهو متوسط في العموم والضعف ثم لا يعتبر التفاوت بين ارتفاع المتوسط بارتفاع الاداة او بحذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بحيث هو هنا بحث هو العروضي بحو قولنا العيني اسد بريد به لقيته الهمام اسدا وبين بحو قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعتبر الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجرى الكلام لغرض ذا قرينة على ان شيئا ما هو على وجه يصح احد هذين لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا لكونه لغوا في الكلام اسدا اي رجلا شجاعا وادعاء انه هذا استعارة لا تشبيه والا لم يكن المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ اسم المشبه به سواء كان جعل عين المشبه او في حكم الخبر لظهور ما كان وراءه المعول الثاني لما علمت والحال والصفة والخبر يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع [illegible] هذا الموضع كان الكلام موضوعا [illegible] اجري عليه

[illegible] وسمي هذا المشبه [illegible] وبعوان تعد المشبه به او كلاهما بشرط وجودي وعدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بما في الكلام من قرينة لهم في تقديم بعض الامور في هذه الغاية وذلك لان الوجه ان كان ركنا كان كلا او بعضا وقد وقع من تقسيم المشبه باعتبار الطرفين والوجه اشارة الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وما حذف [illegible] اي والمشبه باعتبار [illegible] اي بمثل قولنا سحاب [illegible] اي من لو كذا ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة [illegible] اي على ما ذكر كالتحسين اي المشبه في الباعث والمضاف والاصيل بعوان بعد العصر الى المغرب يوصف بالحسن قال امتاعرو بن بقاء للمغرب وصيله وحسن كلا الوجهين مناسب لذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه عند الغروب يعاني عن ايانها واحمر وغيره الاصيل [illegible] من اعجب الاوقات بكاء التحر قال الابيوردي في اية الاحجار وفيه هو بحر كاحضل في الحسن تتعشق احيانا هكذا لو يتقدا [illegible] الجبين المكور ان في الست لاكاسن الى بعض الاوهام [illegible] الفاوزة للمصابر الفاقدة من ايا الجبين ما هو بفتح اللام وكسر الجيم عن الوزر الذي يستتر من الحر الشديد وقد يشدد الراء وضم الجيم الذي اصل بحو المخمر الذي اصل عروقه وذهبه هو ورقه الذي اصفر بحو الجزيري سقط عليه وجه الماء فكل من عدين الوجه ايجد من الاخر [illegible] عطف على ما سوكد [illegible] اي ما ذكر لاداة فصار من مثالي الماكد المستفاد من حذف الاداة المشعر حسب الظاهر بان المشبه هو المشبه به [illegible] من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة المشبه المشبه [illegible] اي افادة العرض [illegible] في بعض الوكان يكون المشبه تاما شيئا اي في وجه الشبه في الحال والعرض حاصل وكان يكون المشبه به مسلم [illegible] اي في وجه المشبه [illegible] اي بكون هو اعم افادة العرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خلافا في بسم المشبه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق بيان اركان اربعة فالحاصل من ضمانه هذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ اما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين وجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة

وان الاصل اسم للمعنى الذي يحل المراد والعلامة كون الشيء بحيث متى علم علم شيء آخر
اراد ان يشير الى عدم انواع العلاقة على وجه كلي فيقال من علم ان العلاقة تحصل بكون
المعنى بحيث متى علم علم شيء آخر فذكر العلم ليس لكون العلاقة لا تحصل الا بالعلم
بل لان العلم شرط التمكن منها في كل جزئي من الجزئيات لان علاقة الاسد بالشجاع
المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة تربو على ما ذكروه الى
خمسة وعشرين والمصنف ذكر منها تسعة عشر ولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة نحو
اطلاق الراوية على المزادة فقال اي من المجاز المرسل يطلق في
هذا التسمية مجاز من تسمية اللفظ الموضوع لشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لان من
التسمية مجاز خفي الصان تسامح اي المجاز في الخصوص اي في الخصوص الرقيب
والغير حرمنه وذلك لان المعنى المجازي المقصود في كون الرجل رقيبة لان من شأنها
ما لا يوجد في شيء آخر وصار ذلك المعنى كانه الشخص كله فلا يدل اللفظ على الكل من غير ان يكون
له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد به الكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع على الرئيسة
وان كان كل منهما جزءا منه اي من كل مذكور يعني تسمية الشيء باسم كله
في نحو قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصابع والعرب تسمي الانملة كما يجعل
جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة اي من تسمية الشيء
اي اللسان الذي سمه الغث تسمية الشيء باسم اي عينا للون السان
مبيناه واو هنا لا يصلح في امثله تسمية السبب باسم المسبب فهم فلان اكل الدم فظاهره يوهم
لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدم والحق انه قاض مسلم اي الدم تسمية عن الدم
اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في زمان ماضي اي الذي
كانوا يتامى قبل ذلك لانهم بعد البلوغ اي عصيرا يؤل الى الخمر وتسمية الشيء باسم
فيه والنادي المجلس تسمية الشيء باسم اي باسم ما يحل فيه ذلك الشيء

... ذكر في هذه ... الذي يحل فيها الرحمة ... تسمية الشيء باسم ... وانسان ... والانسان اسم بالاشتراك ...
... في الكلام ان علمت ... فذكر في هذه ... المجاز على الاستعارة من الموضوع الى اللازم
... بعض انواع العلاقة مثل الكون بها لا يفيد الفهم فكيف ذلك ... بعضها في جميعها الفهم
... اما في الاستعارة فظاهر لان وجه المشبه ... احضر اوصاف المشبه به ... الفهم
... به اليه لا محالة ... الاسد غلبا ... يستعار للشجاع لا يتبادر عرفا على الخصوص ولا شك في
... سبق الفهم من الاسد الى الشجاع واما في غير ... فيحتاج ... كما ذكره بعض المحققين وهو
... ان الاطلاق الحقيقي على غير ما وضع له ... ان يكون ذلك الغير ... بالمعنى الموضوع له وان كان
... سابقا او لاحقا فهو مجاز ... اعتبار ما كان او باعتبار ما يؤل اليه والنوع مجاز ... النوع كاسم الجنس الحيوان
... ان يطلق ... كان ذلك ... بعض ... المعنى الحقيقي الجلد والدهر ... من المعنى الحقيقي له في الجلد وان
... لم يصر ... كالامر الموجود ... الفعل فلا يقدر ... لفظ معنى لان معناه الحقيقي وهنا اي يعني ... يستعمل
... الدهر من الحقيقي له في الجلد ولا يتبادر ... من غير قصد ... والدوام ... اي يعني ... الاطلاق
... القصر على الاعمى او مع ... الدوام ... الاعمى ... الاطلاق ... اي ... اي ... الاعمى
... ان قوله ... الدوام ... الدهر ... والدوام ... يكون ... الاعمى في الاخير ... يحمل
... وبينه احدهما للاخر ... ويكون ... شرطا للاخر ... ذلك يشتمل على يوم ... هذا
... استعمل في الاطلاق الجزء على الكل ... الكل كالرقبة ... الانسان ... الانسان ... وهما
... اطلاق اليد ... الانعام ... على الانسان ... اما اطلاق العين على الربيئة ... من ... انسان
... من حيث انه ... يتبع هذا المعنى ... لا يتحقق ... بدون ... فاهم ... الجلد ... اذا كان ... يشعر عليه ... لا
... مجاز ... يكون ... الدهر ... اصلا ... الظرف ... الجلد ... هذا المعنى ... الدوام في هذا المقام ... يستعمل
... وهي ... كانت علاقة المشاهدة ... قصد ... فيه على المعنى المجازي ... تسمية ... الحقيقي ... الاطلاق
... على ... الاسد ... ان ... تسميتها ... الاسد ... اطلاق ... استعارة ... اطلاق
... الاسد على ... طلاق ... على ... عن ... قصد ... تسمية ... مجاز ... مرسل ... الجزء ... الواحد ... نسبة
... الجزء الواحد ... لا يكون ... استعارة ... يكون ... من ... اعتبار ... من ... قصد ... تقييد

عليك لتراعي اعتبار هذا القيد في تعريفها اما على تعريف العارة اعني قولنا في اصطلاح به المخاطب
لا يعارة لمصاح وقيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت استعمالا في غير ما لنفسه الى نوع حسنها
والى نوع مجازها فهو القسم الثاني من الاول وظاهر واما على الثاني فالكون الحقيقة ما جوزه في
تعريف المجاز وما تعال لم يرد هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكما التي عن ذكره فيه بدون في
تعريف المجاز لكون التي عن الحقيقة غير مقصود بالذات وكلام لا يصفى والمعرف لا سيما في
التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف المجاز بالمعنى القيد الذي عن هذا القيد لا ما يقول المحدود هو
الوضع الذي استعمال الكلمة فيما هي موضوعة بل لكل الوضع الذي وضع فيه الواضع لا دالة
عليه على تم ذلك ولا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة في قولنا مما هي موضوعة له ما من وضع الذي
فيه وضع الواضع لا نحو يساعد التعريف سوى هذا بل الحري ان يقول الحكم بان وصف مستعمل الحقيقة
كما في قولنا الجواد لا يحتاج سائلي بمن جعله جوادا لمعنى هنا ان الحقيقة هو كلمة مستعملة فيما
هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء
من استعمالا ايا ها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة له بل لانها احتمل الاشتراك بين جنس
ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقال على هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول سيأتي
ولا الاصل نوذكر القيد وذكرنا انما عتبار عن تركه وذا سيأتي نوذكره تعريف المجاز لقال
المجاز انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له استعمال المجاز
في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق الموضوع له نوع علاقة وقرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له فظهر اجاز بذكره في تعريف الحقيقة دون المجاز فتامل واعترض ايضا
بان تعريف المجاز دخل فيه الغلط فانه من المتعذر تعقلها على وجه يصح واجيب به لخرج تعقل
مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له لا يصح في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط
لانا نشاهد في الكتابة حسنا نقول اخذت هذا من كتاب فلان ونشير الى الكتاب مع قرينة قاطعة على انه لم يرد
بالقول فعله الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الدرس السكاكي للقول الراجح الى نحو
الكلمة المقتضى للحد دون
بانه ان يضمن المعاني في المشبه فاستعارة والا
فغير استعارة
اي بالطرف المذكور اي

الطرف

ان شرط استعمال اللفظ لا يكون الا ما سمي معنى الاستعارة في الجملة على نحو السكاكي دون المصنف
لان الاستعارة في شيء يستدعي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار له فتعين ولا يتحقق هذا المعنى فيما
جعل لشيء لشيء من غير توهم تشبيه بغيره والاعتصام استعارة للوثوق في المعجزات وهو ترشيح لاستعارة الحبل
المذكور بعض الفضلاء بصيغة المجاع لمعطيا ويكون تحقيقا لما اجمع عليه السلف من الاستعارة المخيلة
تنقسم من اقسام المجاز اللغوي لا ما تقول ما ذكر من معنى الاستعارة المعنى للمشبه اعني الاستعارة
التي هي من اقسام المجاز اللغوي هو معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقق معنى الاستعارة
في الفضلة انما يستقيم للمشبه ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه
الحقيقي لكون حمله لحوة او في غير معناه على الصورة الموهمة المشبهة بالاظفار لكون مجازا
لغويا وقسما من الاستعارة المصرحة كما هو مذهب السكاكي ظاهر ان هذا النزاع ليس بمرضي والقول
باجماع السلف على الامر المحصل من المجاز اللغوي غلط محض بل الاشعار ان الذي اجماعهم على خلافه
ما ذكره السكاكي في الفضلة [illegible] استعارة [illegible] السكاكي في الفضلة
من اثبات صورة وهمية [illegible] او في الترشيح بان ذكر الترشيح والفضلة اثبات بعض ما يختص المشبه به
للمشبه فكما ان اثبات اليد للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك يكون اثبات
المضلة على الفرس الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الانسان الحقيقي من الرمح والمجاعة وكما اعتبر
هناك الصورة الوهمية المشبهة بالاظفار يلتبس فهنا ايضا معنى وهي شبهة بالمجاعة والترشيح الرمح
يكون استعمال المجاعة والرمح فيها استعارة من غير فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي
اثبت له ما يختص المشبه به كالمنية هناك في الفضلة بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه
كلفظ الاستعانة المعبر به عن الاعتصار والاسناد الذي هو المشبه مع ان لفظ الانسان الذي هو المشبه
فهذا معنى قولهم في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختص به للمشبه غير ان التعبير
عن المشبه في الفضلة بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظ المشبه في جواز ان التعبير عن المشبه هو المعنى
الذي اثبت بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية
المشبهة بالصورة المحققة واعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بالوضع بل بلفظ المشبه به على الاظفار
التي هي موضوعة للصورة المتحققة التي هي المشبه بها وهو توهم هذا الفرق لا يتضح وجوب اعتبار المعنى

المتوهم

المتوهم في الفضلة وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ويدل على ان
الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صدر الاشاعة في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله انه يجوز
ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد وهو ترشيح لاستعارة الحبل
بما يناسبه وحاصله اعتراض المصنف على التفريق بين الفضلة والترشيح وجواب [illegible] الذي هو
حواشي المشبه بها فوق الفضلة بالمشبه كالمنية فلما جعلناه على المجاز في جعله عبارة عن توهم
امكان اتصاف المشبه وفي الترشيح لا فرق بلفظ المشبه به لم يخرج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى
مع لوازمه فلا فرق بين [illegible] وبين [illegible] والمشبه به هو الاسد المتوهم
بالاخراس الحسي والحال الموصوف بالملامح الحسي بخلاف اظفار المنية فانها عبارة عن الصورة المتوهمة
ليصح اضافتها الى المنية فان قيل وعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها فما وجه
تسميته مجموع والمشبه به هو الموصوف بالصفة خارجة عن المجموع المركب منه وايضا معلوم بادنى
ان الاستعارة تامة بدونه [illegible] اجاب السكاكي بالاستعارة المكنى عنها [illegible] الطرف
من طرفي المشبه [illegible] وارادة المشبه به [illegible] وقوله واذا المنية انشبت اظفارها
[illegible] وانكار ان يكون شيء من لوازم السبع [illegible] الذي هو من خواص
السبع [illegible] اي المشبه به فذكر المشبه عنى المنية وارادة المشبه به من السبع والاستعارة بالكناية
لا تعدل عن التخييلية لاضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون لها من سبيل الاستعارة [illegible] ما ذكره من تعين
الاستعارة المكنى عنها [illegible] اعني الاستعارة بالكناية كلفظ المنية فقط [illegible]
[illegible] المقطع بان المراد بالمنية هو الموضوع [illegible] استعارة [illegible] لانه فسرها بما يذكر اصل الطرف
المشبه وتوهم الطرف الآخر وحاصلها تشبيه من المجاز اللغوي المنزل منزلة المستعمل وهو ما وضع لمعنى
[illegible] الذي جعلها قرينة الاستعارة انما هي [illegible] المصرح في البيت عن المشبه منيته
بالسبع وقوله [illegible] خواص السبع وهو توارد المشبه والمشبه به على معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها
ولا عهد دخل لذي لا عين من فارق [illegible] وقد ذكر في كتاب [illegible] ما يحصل به التعرض عن هذا الاعتراض
حيث قرر سؤالا وجوابا لاستعارة بعد ان ذكر ان المستعار من المستعار منه وانكار ان يكون
شيء من لوازم المشبه به [illegible] وحاصل الاستعارة بالكناية عن ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعني افراد الجنسية التي يجامع [illegible]

على ان يقول الى آخره لشمل العقول او منصوب بمعطوف على يقول ان يقول او ان يقول بوجوده ايجاد محض
بعاشر العبارات الدالة على هذا المعنى كالاصاره وغيرها والايساد وغيره مثل ان يقول اسماه ابن
الحسرح او السماه لان الحسرح فوق سمح ابن الحسرح اي فضل السماحة او ابن الحسرح سمح كما
الصفة بالموصوف مصرح به في اسناد المتكلم الغير باعتبار اضافة او اسناد الى الموصوف او الصفة
ان تطول القامة المكوى عنه بطول القامة مضافا الى صفة قولنا طويل الحاده ومسندا الى صفة في قوله
طويل الحاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف ليس المراد بالاختصاص ههنا ما يقصر
فترك المصرح باختصاصه بها اي جعل تلك الصفات
عليها دون غيره فيكون قوله لغيره يخرجها الروساء اي على ان الخبر فيما احتاج
الى هذا التوجيه ذوي قباب في الدبا كثيرون فانه اذا اشاد الصفات المذكورة للانسان لا يفيد ان
الرجل موصوف بها اذ يجوز ان يكون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل ما يحيط
به ويشتمل عليه
عرف لك كونها مما يرتضيه ويؤيده وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين برديه من التتمة لما قبل عرفه بطويل الحاده ساد على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة
الحاد اليه وليس كذلك اذ ساد طويل الى الفاعل مصرح بانبات طول الحاد وهو ايضا خارج طول القامة
فاذا صرح باضافة الحاد الى ضمير زيد كان زيد مصرحا بانبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة
عرضي وكني عنها المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للموصوف فصلا عن التصريح بذلك حتى يكون
مصرحا باضافة الثوبين الى الضمير مقررا بانبات المجد لمن يعود اليه الضمير واشتمل هذا القسم
ايضا على ترشيح فانه علقت بهما فتم رائع وسوان يكون المطلوب اضافة ونسبة معا كما في
قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه فلت ليس هذا كناية واحدة بل
كنايتان احديهما المطلوب بها نفس المعنى وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية
اليه وجعلها في ساحته تبعيد اثباتها له اي على الثاني والاول قد يكون
مذكورا كما مر
فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن الموصوف وهو عمرو المذكور في الكلام وكما سواء غير ب

تشريف الخبر وتعجيله واشتراط تقدمه انما لا يعتبر دخل الخبر وهذا كناية عن اثبات صفة الكرم
ح وقد يكني عن الكرم ايضا بما يتبع دخل الخبر والمعنى على امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور
الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان المصرح بالشيء لا يصح للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر
الموصوف محال او غرض التكني بالصفة مما جيئه من اتي وتصحيحه تعالى بتطرق اليه عن غرض وغرض
اي مرجح وداعيه و
وذكروا في توضيح الفتح انه انما قال تعاونه ولم يقل معتم لان التعرض لما ذكر اتم في قيام
الكناية فقط بل هو اتم وفيه نظر
لان الموصوف غير مذكور وكان الساكت يطلق عليها اسم المتعرض بقال تعرض لي فلان وتعرض اذا تلت
هو او ان يقيم فكانه اشار الى جواب ويؤيده ما ذكره بعض المعاصرين في الكلام على التوشيح
بالشيء هو انهى وقال صاحب الكشاف الكناية ان يريد المتكلم شيئا فيعبر بلفظ الموضوع له والتعريض ان يذكر
شيئا تدل به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جيئك لاسلم عليك وكانه ايماء الى الكلام
الى عرض يدل على المقصود وسمي التلويح لان فيه تلويح منه ما يريده وقال ان الاولى ان يقول استعمال
الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على معناه الحقيقة والمجازي بوصف جامع بينهما ويكون في المعنى الموكب
والباقي معنى اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة
فيخرج باللفظ المركب كقولك زيد في صلاة والله تعالى محتاج فانه تعريض بان الطلب مع عدم الوصول
حسنه ولا يحتاج الى ما قدم من المعنى من عرض اللفظ اي جانبه اي ما المناسب لغير المعرض فيه
بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب بعرف الفصار
لان التلويح مولد يشير الى معنى من غير ان يذكر المناسب لغيرها الوسائط في الملزوم
كعرض القفا وعرض الوساده لان الذي ان يشير الى الشيء مع على سبيل الحقيقة لانه الاشارة
بالسنة والطلب المناسب لغيرها ان يذكر الوسائط كما في قولها وما ثار ابن المجد الا في اثر العلى
قال الطيبي لم يحل
السكاكي
اي لان قد المحاط
اي المحاط انسانا احمر
لان الرمد هو اللفظ المعنى الاصلي وعيوب معاد المحاط ما في زياده معنى اصلي

حبش

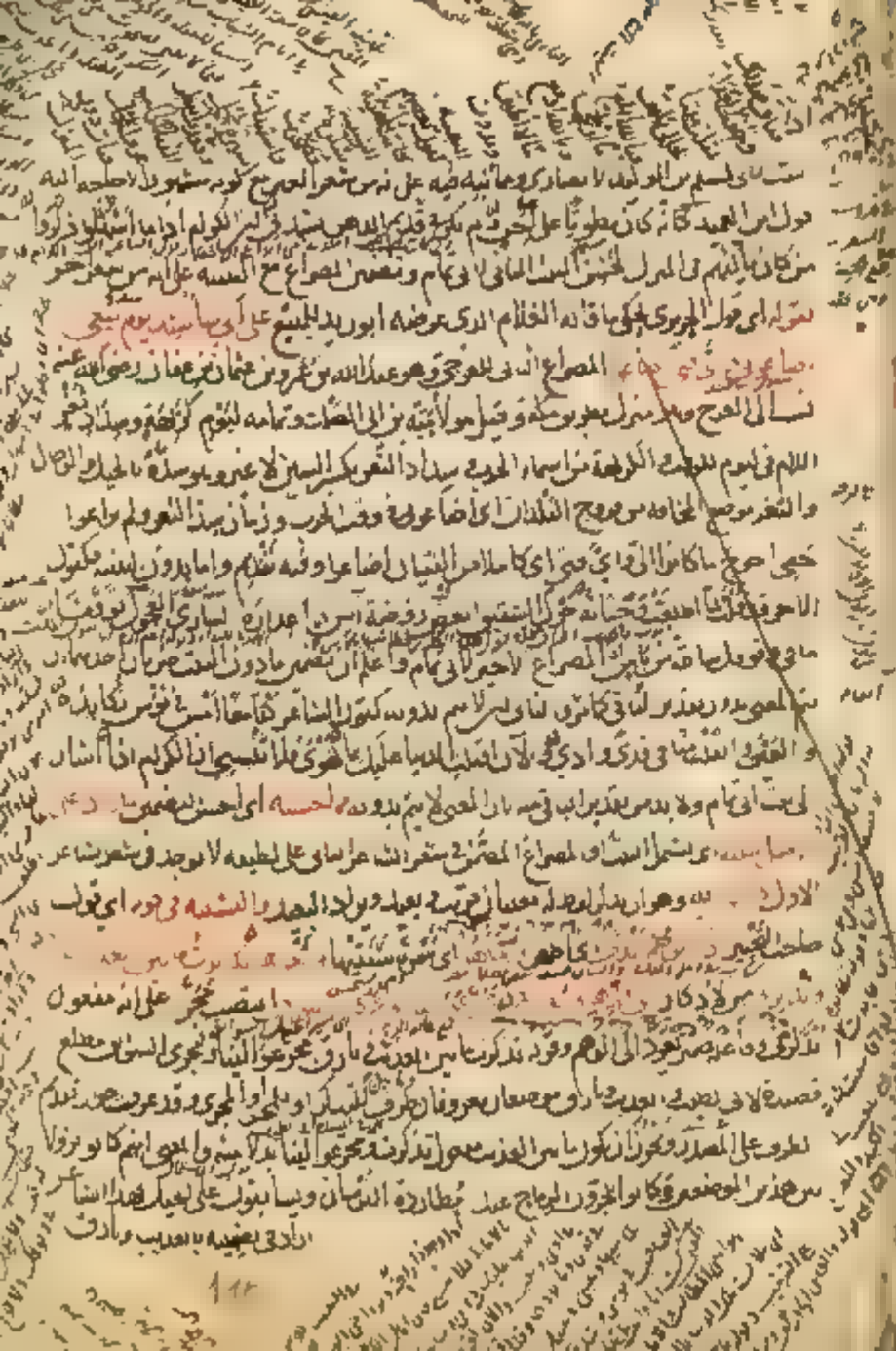

المصلة ومعنى ام حتاس بخاء معجمة وحاء مهملة وتاء مثناة وكليب قد حمى ارضا من العامة فلم يكن يرعاها
الا ابل حساس فصار مرعى بينهما فحرث في ابل حساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكر ها كليب فعرقبها
فاخذ ضرعها فولت حتى ركبت بفنا صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا وصاحت البسوس واذلاه
واعزبناه فقال حساس اينا الحرة اهزي والله لا يعقرن بعدها بعير على اهلها فانا ابن حساس
فوقع في كليب جرحة وشاعر عن الحي فبلغ حساسا خروجه فخرج على فرسه وتبعه فوجده نائما
يوم وقف على قتاله يا عمرو اعنى بسيفك فاجهز عليه فسمي المشئوم بعمرو البيت وشئم البسوس بقتله
وبكر ابعوسه كلها تنعل على كونه لهذا افعل اشارة من البسوس والتلويح الى المثل لعمرو
بن كلثوم ومزدوزد لك حرط القتاد اشارة الى المثل السائر دون عليك القتاد والحرط ودونه
حرط القتاد نضرب للامر الشاق والحرط كليب اي سمع قول حساس لا عقرن بعدها بعير على اهلها نعرض بمحل الاعتذار
والحرط ان تجر بكل على القتاد من اعلاها الى اسفلها حتى يتفتت شوكها واما في النثر فالتلويح
الى القصة والى النحو كقول الحريري فبينما انا في صميم بلدة كذا في سياق قصة من الرقيق اي بها السمع ما تقرع
والى قصة يعقوب عليه السلام والتلويح الى المثل لعمري فيها ان يعقوب لما نقل اولاده اشار الى
المثل اعور من الحية تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه التعريض كما روي انه قال النمري
ماق الجواح احيا من الغادري وقال النمري وخاصة اذا كان تصيد القطا اشار القحيف الى قول جرير
انا الغادري المطل على بعد بيتين من اسمه لها انتصابا واشار مزيد الى قول الطرماح نميم بطرق اللؤم
اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني نجار ربط على عبد الله بن
مربد الهلالي فقال عبد الله صاد القطا الغادرة من شوخ نجار بما حلبها كانت تزيق الابرق
صفادع في الحمأة ثم جاءت فدل عليها صوت لها حية الغدر فقال اصطاد الله اصول الغادرة فوقعا
وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي نمر اللؤم نوقع ولا نريد بنوقع وهلال وصل
من الحامة وحسن الابتداء والتخلص والانتهاء سمي لتنظم شاعر كان وكانا ان يتانو اي يتبعل تعل
المتأوف في الرياض من ينتشع الا بوح الاحسن تال تانو في الروض اذا وقع فيها شيئا ما يوقعه اي
يجعله في بلية مواضع من كلامه حتى يكون تلك المواضع العلة اعرب لفظا بان يكون في غاية البعد من
التنافر والثقل احسن كما بان يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتاخير وان يكون الالفاظ
متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة ويكون المعاني

الالفاظ الرقيقة ولذكر الاسواق ووصف ايام البطالة والسلاسة ملاءمة الالفاظ
واما ذلك عرفا الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فاذا كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى قل السامع
على الكلام فرغ سمعه والا اعرض عنه ونفضه وليس كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن يزيد كالمقدمة
الاجنبية والمنازل كقوله اي كقول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل يسقط اللوى بين الدخول فحومل
اسقط متقطع الدليل حيث يدور اللوى مثل معرج ملتوي الدخول وحومل ومنزل معارف المعنى بين الدخول فتوضح الدخول
كاسم الجمع مثل القوم والالم يجر الماء وفلج سهم في هذا البيت ما عرض من عدم التناسب لاية وقد استوفى
وبكى واستبكى ذكر الحبيب والمنزل وقد يجب عقب الغزل بكاء الشباب لم يقف لذكر في الفصل الثاني
بل اتى به بمعاني قليلة في الفاظ غريبة فبان الاول فاحسن من هذا بيت التابعة كليني لهم يا اميمة ناصب
وليل اقاسيه بطيء الكواكب كقوله اي وحسن الابتداء في وصف الدار كقول الشيخ الشريف رضي الله عنه
وسلام مليء على عاهل الدمن وفي الاساس طلع علي اذا اشرف عليه فطوعه عليه وورد الغزو قول
ابي الطيب تراود من فارقته على ظمإ ومن ثم سمي خمر بنيم وفي الكتاب وقوله ايضا فداك ما يسليه
الدلال وغرر جمل ما يعيب الدلال وفي الغزل قوله ايضا اريقل اتم ما ذا الغلبة ام حسن بني مرقد وهو
في لدى حسن سعى لي حيث المنح ما يطربه كقوله اي كقول ابي تمام قاتل الله بربرا وما يطربه
انشدها الداعي لعلوك متى عدا حمار على البرقة عدا فقال له الداعي متى عدا حمارك يا اعمى فقال
المنشد السوء وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم مهرجان وانشده لا تغل لشيء لكن لشيء ما
حمزة الداعي ويوم المهرجان مصطفى الداعي وقال اعمى بعد اليوم المهرجان وقيل نظمه اي
الداعي على وجهه وهو حسن عصامي وعالم اصلاح من نوادر واحسنه كقوله اي كقول ابي تمام
ما ان رأوه في اساءة ربهم الا استقالوا عثرة واقالوا فان الاساءة اسم المفعول والاستقالة طلب الاقالة
ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال موضع الرجل براعة اذا وافق اصحابه في العلم وغيره
كقوله في المهنا اي كقول ابي محمد الخازن هو الصاحب بن عباد الصاحب بن الصاحب بن الصاحب
وكما تحدث عن العلى صوتا وقوله في المريه اي كقول الى المعرج الصاعد في مريته فجر الدولة وابن ابنها
سور يظل منها حمار اي اخذ من بطشي اي الاخذ الشديد وشلى اي شلى بعضه وكقول ابي تمام
نحو المعتصم بالله في فتح عموريه وكان

بتناول بعد الاطعمة المتنوعة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى يتم اضاءة المحاسن الموردة فيما
سبق لقوله اى مثل فى نواضر الحصيب من عبد الحميد الخ اى خلق اذا تفعل اى اى حدر بالنور
بالاملق ما بين ما انبت بنك حديقة ما نوابي اى تغطى بنك الجبل ما هذا اى ما اعلا الاعطاء ذلك
الجميل والآفاق غادرها ناكسة من هذا المنع ويشكو الى المصدر عنكس من الضعفاء الى المنع او من العطاء السابق
واحسنه الى الحسن الى انتهاء ما ادرنا منتهاه الكلام حتى لم يبق للنفس شوق الى ما وراءه كقوله اى قول
الغوى بينما الدهر الخ هذا هذا وهذا دعاء للبرية شامل لان بها كل سبب لكون البرية فى حسن
ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون لجهلهم وقلة رعايتهم وتهتموا حتى
المقطع وبراعة المقطع وجميع مواقع السور من اولها واواسطها واواخرها على احسن الوجوه واكملها من البلاغة
فانك اذا نظرت الى مواقع السور بحسب مقاصدها وتعدادها ادركت سر البلاغة والتفنن فى انواع الاساليب ما تقصر
عن كنهه وصف البصارة واذا نظرت الى حوائمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال بحيث لا يمكن ان يزاد عليها
ومواعظ وتحميد وتمجيد وعبد الى غير ذلك من الحوائم التى لا يتم النفوس بعدها تطلع ولا تتشوف الى
شئ اخر وكذلك كلام الله عز وجل فى الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد نجم مصباح
الضياء واخرج بنات نعش الفصاحة ولما كان فى هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الادهان حتى انتفت بعض
السور بدل الانتوال والاضواع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شئ عظيم وقوله تبت يدا ابى لهب وتب عقيب ذلك كما احوائم بعض السور مثل قوله تعالى عز المخصص
عليهم ولا الضالين فان ذلك امر لا يعلمه الا من وقف على اسباب النزول وهذا امر مظهر عند التامل والتذكر
الاحكام المذكورة وعلى المعانى والبيان وان لكل مقام مقالا يليق بالحسن فيه عنه ولا يقوم مقامه شئ هذا
معنى قوله مظهر ذلك لمن تامل ما قدمناه من الاصول المذكورة فى الفصول المتقدمة وتفاصيل ذلك مما
لا تحيط بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا ما اوردناه من الفوائد
ونقطه من الفرائد تودع البال وتشفى الاحوال وتقام الاحزان وتحمى نكاية الاضداد والنفاق
وتوارى حواد ثناء ورشا الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن الله جل جلاله قدر وقوعها للانام فجرى
القلم بهذه الكلام والحمد لله فى الابتداء والصلوة على محمد سيد الانام وعلى اله وصحبه مصابيح الظلام
فرغ من كتابة هذه النسخة العبد الضعيف الراجى للمنعم محمد بن خليل بن سعد المدعو فى الحال بالحاج
وقد الفراغ البكرى الرابع والعشرين من شعبان سنة اربع وستين وسبعمائة هجرية

بداء الشارح العلامة والفاضل الفهامة فى بلدة جرجان
حماها الله عن البليات فى سنة اثنى واربعين
وسبع مائة وختم فى بلدة هراة حماها الله من الافات
فى سنة ثمان واربعين وسبع مائة

00 wt.

Инв. № 43601